جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في إطار المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية

- دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية -

نوقشت بتاريخ: .....

من إعداد الطالبتين

بلغازي إيمان

محمادي رحاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: .....رئيسا.

الدكتور: زنكري ميلود..... مشرفا ومقررا.

الأستاذ: .....مناقشا.

السنة الجامعية: 2020-2021

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية وأبي الحنون حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد...

إلى رفقاء دربي وسندي في الدنيا إخوتي: نبيل، لامية، محمد أدامهم الله وحفظهم

إلى الأستاذ الدكتور زنكري ميلود الذي أشرف على هذا العمل

إلى من تقاسمت معها هذا العمل: محمادي رحاب

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين عرفتهم في حياتي وخلال مسيرتي الدراسية

وأخيرا أرجو من الله تعالى أن ينفعني بما علمني.

إيمان

إهداء:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. وبعد:

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه ولكن الأجمل أن يتذكر من كان وراء هذا النجاح

إلى والديا:

إلى اللذين لو أفنيت عمري لأرضيهما لما وفيت حقهما: **أمي وأبي أطال** الله في عمرهما.

إلى إخوتي:

إلى من ترعرعت معهم وأناروا بيتنا: **سعدان، طاهر، مهدي.**

إلى أساتذتي في مسيرتي العلمية:

إلى كل من علمنا، وأخذ بيدنا، وأنار لنا طريق العلم والمعرفة.

إلى أحبائي:

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح.

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي.

إلى زوجي وإبني:

إلى إبني **إياد** أتمنى أن يسير على الدرب.

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله كثيرا.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور " زنكري لميلود " الذي ساهم في إعداد المذكرة، وتقديم التوصيات الرشيدة وحرصه على تقديم يد العون والمساعدة نعم الأستاذ بارك الله فيه.

كما لا يفوتني أيضا أن نشكر كل عمال جامعة برج بوعريريج أساتذة كانوا أو إداريين.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

مقدمة

مقدمة عامة

تعد البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية المصرفية حديثة النشأة حيث ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية، وتزايد تواجدها تدريجيا في مختلف الدول العربية والإسلامية ونتيجة للنجاح الملحوظ الذي حققته أقدمت بعض البنوك التقليدية على إنشاء فروع إسلامية لها لتوفر فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية. وفي ظل هذا الانتشار الذي شهدته المصارف الإسلامية على المستوى الدولي والتحدي الكبير الذي تواجهه لإثبات وجودها، فهي ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد قوائمها المالية وذلك بالتعاون مع ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية لتتمكن من تقديم المعلومات المالية التي تكون على شكل إرشادات وتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ العمليات المحاسبية من اثبات وقياس وعرض والإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي.

أولاّ: الإشكالية

تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي إحدى الوظائف الرئيسية للمحاسبة والتي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين المؤسسات، حيث أصبح في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام متزايد من قبل جهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة ويعود ذلك للاهيارات المالية والفضائح الإدارية للمؤسسات العملاقة في العديد من الدول، وذلك بسبب غياب الشفافية والوضوح والتغاضي عن الأخطاء. من أهمها الإفصاح عن المخاطر المتعددة التي تواجهها المصارف التي تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وللتخفيض من هذه المخاطر تلجأ إلى فعالية أنظمة المراقبة الموضعة خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط والتي تسمى بإدارة المخاطر ،حيث تساهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المصارف من مخاطر وصعوبات في المستقبل، وبما أنها تعتبر نظام كامل وشامل فهي تقوم على تهيئة البيئة المناسبة اللازمة لتوقّع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف، وبالتالي وضع خطط مناسبة والقيام بها لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها.

من خلال ما سبق ذكره فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي المعايير المعتمدة الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية؟

بناءّ على السؤال الرئيسي يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي البنوك الإسلامية؟

- ما هي معايير المحاسبة الإسلامية والهيئة التي تتكفل بإصدارها وتطويرها؟
- ما هي أهم المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وهل تختلف عن طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

سنحاول الإجابة عن الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية بالانطلاق من الفرضيات التالية التي سنحاول طرحها للمناقشة لاختبار مدى صحتها بإثباتها أو نفيها وذلك من خلال محاور دراستنا:

- هناك فروقات جوهرية في مبدأ عمل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- تقوم مجموعة البركة المصرفية بتطبيق معايير المحاسبة المالية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- لا تختلف طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية عن تلك التي تتعرض لها البنوك التقليدية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

أسباب اختيار البحث تكمن في عدّة مبررات أبرزها:

- الرغبة الذاتية في المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية
- أهمية موضوع إدارة المخاطر لما يتضمنه من الإستراتيجيات المتبعة لمجابهة هذه المخاطر والإفصاح عنها لتجنبها.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في التأكد من طرق وكيفية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في إطار المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية المحاسبية، وإبراز دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في إنشاءها وتطويرها، ومعرفة ما إذا كانت القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية يعبر بصدق عن تلك المعايير من حيث الإفصاح والشفافية.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.
- مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير المتعلقة بإدارة المخاطر.
- سياسات الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية.

سادسا: منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح جل المفاهيم، أما بالنسبة للمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، الذي قمنا فيه بإسقاط الدراسة على مجموعة البركة المصرفية بالاعتماد على التقارير المالية الممتدة (2016-2020).

سابعا: الدراسات السابقة

تتمثَّل الدراسات السابقة الأقل إلى موضوع البحث في:

1) دراسة بدرة بن تومي، 2013، بعنوان "آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية–" حيث تحاول الباحثة الإجابة عما إذا كان عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية يتوافق مع خصوصية المصارف الإسلامية وعما إذا كانت الإفصاحات بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية كافية للمصارف الإسلامية، أم أنها تلجأ إلى تقديم إفصاحات إضافية مكملة وفقا لما و رد في معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث استعرضت الباحثة الاختلاف في المفاهيم والمنطلقات والتطبيقات المحاسبية بين المعايير الدولية وبين الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، وقامت بتصميم مؤشر لقياس مستوى الإفصاح وفق المعايير الدولية لبنك بيت التمويل الكويتي، وخلصت إلى أن البنك لم يكتفي بمتطلبات المعايير الدولية بل تعداها الإفصاحات الإسلامية، وقد أوصت الباحثة بضرورة إلزام المصارف الإسلامية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الأيوفي.

2) دراسة دفاس فريزة: 2016تحت عنوان: " إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل " حيث تتمحور إشكالية الدراسة حول الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية وما يميزها عن البنوك التقليدية، بالإضافة إلى المخاطر المالية التي تحيط بعمل البنوك الإسلامية والفرق بينها وبين المخاطر المالية للبنوك التقليدية.

وقد توصلت الدارسة إلى أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية لا تتم بنفس الكيفية التي يتم إدارتها في البنوك التقليدية، ولكن الإختلاف ليس كبير وإنما يكمن في عدم إستعمال الأدوات غير المجاز إستعمالها شرعا، كحالة المشتقات المالية.

3) دراسة رولا كاسر لايقة: 2007 تحت عنوان: "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة حالة المديرية العامة للمصرف التجاري السوري– " قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بتوضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، إلى جانب

دراسة مستوى التزامه بنشر القوائم المالية المطلوبة والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار رقم 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، لإثبات قصور تلك القوائم المالية المنشورة من قبل المصرف وعدم فعاليتها ومن ثم ضرورة إعدادها بمراعاة متطلبات الإفصاح التي جاء بها معيار المحاسبة الدولية رقم 30.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم إختبار صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها، وفيما يلي عرض لما تم تناوله في فصول البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاث مباحث: حيث يتناول **المبحث الأول:** إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية حيث تطرقنا إلى تعريف البنوك الإسلامية وبيان خصائصها وأهدافها، بالإضافة إلى تعريف إدارة المخاطر وصيغ تمويل هذه المؤسسات والمخاطر التي تواجهها. **المبحث الثاني:** المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، أغراضها وخصائصها، كما تطرقنا إلى التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عنها. **المبحث الثالث:** الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية وأنواعها.

وعالج **الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة** من خلال مجموعة البركة المصرفية، حيث تناولنا في **المبحث الأول:** التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية وفي **المبحث الثاني:** سياسة الإفصاح في مجموعة البركة المصرفية. أما **المبحث الثالث:** الإفصاح عن المخاطر في مجموعة البركة المصرفية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

وجدت المحاسبة في أقدم المجتمعات الإنسانية، وقد عرف اليونان والرومان والمسلمون المحاسبة، وتتجه معظم الكتابات والمراجع إلى نشأة علم المحاسبة تعود إلى زمن بعيد قد يكون خلال عصور البابليين والفينيقيين والفراعنة.

مرت المحاسبة بالعديد من المراحل البدائية وتطورت مع ظهور الإسلام وهو ما يتجلى في نظام المحاسبة وتم إبتكار وظيفة المحتسب وتطورت تلك المهنة بإنشاء أشهر المؤسسات المالية القديمة " بيت المال ".

سرعان ما تأسست العديد من المصارف الإسلامية، فأعتبر عقد السبعينات من القرن العشرين مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية، أما عقد الثمانينات فأعتبر عهد إثبات مكانة تلك المصارف وجدارتها.

تم تأسيس هيئة تقوم بتطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث تقوم بإصدار معايير المحاسبية وفق الشريعة الإسلامية وسميت بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويتميز العمل المصرفي الإسلامي بأنه عمل يقوم على المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي المشاركة في المخاطرة وبناء عليه فإن تحقيق فهم أكبر لطبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وإدارتها يمثل أحد المتطلبات الأساسية للتمكن من تصميم الأساليب التي تدار بها المخاطر.

من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على ماهية البنوك الإسلامية وتوضيح المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك إدارة المخاطر وكيفية الإفصاح عنها، وسيكون ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الاول: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

لقد تصدى علماء الأمة الإسلامية للبنوك والمصارف الربوية التي دخلت بلاد الإسلام لأن معاملاتها تقوم على أساس الربا المحرم، ولكن لم يقتصر دور العلماء على التحذير فقط، وإنما تضمن البحث والدراسة لطرح البديل الإسلامي وإقامة مصارف إسلامية للتخلص من الربا والأساليب الدنيوية التي سيطرت على معاملات المسلمين، حيث إحتلت ظاهرة الإقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية مساحة واسعة من النقاش حيث تعتبر تجربة حديثة العهد نسبيا إذا ما قورنه بنظيرتها التقليدية. ودراسة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية يعتبر موضوعا مهما وشائكا، نظرا لأنه من بين أهم مهام لهذه البنوك هو إدارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة بنكية تعمل في نطاق الشريعة الإسلامية أي جمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية أي عدم التعامل بالفوائد الربوية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

بدأت حركة البنوك الإسلامية الحالية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وتمت الموافقة على إتفاقية إنشاء هذا البنك في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية بجدة في الفترة من 13 إلى 16 أغسطس عام 1974.

هذا لقد تم إنشاء مجموعة من هذه البنوك: بنك دبي الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك فيصل الإسلامي السوداني، بيت التمويل الكويتي، بنك مصر الإسلامي الدولي، بنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، بنك البحرين الإسلامي، وهناك بنوك إسلامية أخرى يجري إنشاؤها في بعض الدول الإفريقية والأسيوية، حيث بدأت باكستان بصورة رسمية في تحويل كل النظام المصرفي إلى النظام الإسلامي.

وقد قام الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كإتحاد مهني يضم هذه البنوك ويرعى حريتها، وهو معترف به ضمن المنظمات الرسمية المنتمية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. [1]

[1] أحمد سفر قاض، **كتاب المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية التقليدية**، بيروت، لبنان، 2005، صفحة41.

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي هو مؤسسة لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

البنوك الإسلامية قدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومراكز للإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلا عمليا إلى الحياة الكريمة لأفراد الأمة الإسلامية.

البنك الإسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد مختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات وكأنه يضع في إعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.

كثيرا ما هو منتشر تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة(الربا) أخذا أو عطاءًا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي إلتزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، وحينما يستخدم ما لديه من الموارد النقدية في الأنشطة الإستثمارية أوالتجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحدا مع إشتراط الفائدة، وإنما يقوم بالتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم، وبينما يضع هذا التعريف للتفرقة بين البنك الإسلامي و غيره من البنوك، وإلا أنه ينصب على ركن واحد وهو عدم التعامل بالفائدة، وهذا الركن يعتبر شرطا كافيا. [1]

وهناك تجارب وممارسات بنكية عالمية لا تعتمد على التمويل بالدين الذي يتركز على الفائدة و لكي يكتمل تعريف البنك الإسلامي لابد من إضافة شرط آخر إلى شرط تحريم الفائدة وهو الإلتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة، وبالتالي يلتزم بعدم الإستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة والإلتزام بمقاصد الشريعة في إبتغاء مصلحة المجتمع الإسلامي، ومن ثم العمل على توجيه ما لديه من الموارد المالية إلى أفشل الإستخدامات الممكنة، وبالإضافة إلى ذلك القيم الأخلاقية والقواعد الشرعية. [2]

[1] شهاب أحمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفساء للنشر والطبع، بيروت، ط 1، 1433هـ / 2012، ص 11.

[2] شهاب أحمد سعيد العزيزي، مرجع سابق، ص 12.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية.

من خلال القاعدة الرئيسية للبنوك الإسلامية وهي الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك البنوك تتفرع إلى: [1]

- عدم إستخدام الفائدة في كل أعمالها.
- الإلتزام بقاعدة الحلال والحرام مع إلغاء الفائدة.
- إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة " الإستثمار والمشاركة في أعمال يحلها الإسلام من أجل تنمية الزراعة والتجارة والصناعة من أجل الصالح العام ".
- العمل على تعبة الإدخار المجمد " المبعد عن التعامل مع البنوك التقليدية " في العالم الإسلامي.
- توجيه كل جهد نحو الإستثمار الحلال.
- ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية.
- تنشيط وتسير حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال الى مصارفها الشرعية.
- المساهمة في إستقرار وثبات القيمة الشرائية للنقود والمساهمة في الحد من ظاهرة التضخم وخاصة في ظل النظام المصرفي الإسلامي يعمل في نظام إقتصادي متكامل.

رابعا: أهداف المصارف الإسلامية.

تكمن أهداف المصارف الإسلامية في النقاط الرئيسية الآتية:

1- الأهداف المالية: انطلاقا من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في شؤون أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي: [1]

---

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011 م، ص 35.

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم الأهداف للمصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقها للقاعدة الشرعية والأمر الإلاهي بعدم تعطيل الأموال وإستثمارها، بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواءً كانت في صورة ودائع إستثمار بنوعيها المطلقة والمفيدة أو ودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.
- **إستثمار الأموال:** يمثل إستثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث تعد الإستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين وتوجد العديد من صيغ الإستثمار الشرعية التي يمكن إستخدامها في المصارف الإسلامية لإستثمار أموال المساهمين والمودعين، يأخذ المصرف في إعتباره عند إستثماره للأموال المتاحة على تحقيق التنمية الإجتماعية.
- **تحقيق الأرباح:** وهي ناتج عملية الإستثمارات والعمليات المصرفية التي ينعكس في صور أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، وفضلا عن أي زيادة أرباح المصرف الإسلامي كمؤسسة مالية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والإستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلا على نجاح عمل المصرف الإسلامي.

2- الأهداف الخاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي:[2]

- **تقديم الخدمات المصرفية:** يعد نجاح المصرف في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذبهم، وتقديم الخدمات المصرفية بالجودة المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

---

[1] إخلاص باقر هاشم، **المصارف الإسلامية**، جامعة البصرة، كلية علوم الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، صفحة 61.

[2] مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص28.

- **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم البنك الإسلامي بإستثمار الأموال المودعة إليه من خلال أفضل قنوات الإستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق إستثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام بإستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في السوق (المحلية والدولية).

- **توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح المصارف مدى ثقة المودعين في المصرف ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة إحتمالات السحب من ودائع العملاء تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في المصارف للوفاء بإحتياجات تسحب الودائع الجارية من ناحية وإحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

3- الأهداف الداخلية:

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- **تنمية الموارد البشرية:** يسعى البنك الإسلامي إلى توفير العنصر البشري القادر على إستثمار الأموال، وامتلاك الخبرة المصرفية والعمل المستمر في تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب.
- **تحقيق معدل النمو:** تنشأ بهدف الإستمرار لاسيما المصارف حيث تمثل عماد الإقتصاد لأي دولة وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية، لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو، وذلك حتى يمكنها الإستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.
- **الإنتشار جغرافيا وإجتماعيا:** حتى تستطيع المصارف الإسلامية من تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد من انتشارها، لتوفير الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

4- الأهداف الإبتكارية: وتتمثل فيما يلي:[2]

- **إبتكار صيغ التمويل:** حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في إجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] محمد حمود فهد بشير، **محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت** (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص15.

[2] محمد عدنان بن الضيف، **الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2015-2016، ص142.

- **إبتكار وتطوير الخدمات المصرفية**: يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات المهمة في القطاع المصرفي، وعلى المصرف الإسلامي أن يعمل على إبتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

إدارة المخاطر هي عبارة عن تحليل وقياس وتحديد والسيطرة عن ما يعرف بالمخاطر والتي تنشأ نتيجة إنحرافات، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف إدارة المخاطر والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية.

أولا: تعريف إدارة المخاطر

المخاطر الحقيقية ثابتة حدوثها، حيث تنشأ هذه المخاطر عندما يكون هناك إحتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، كما أن لهذه المخاطر عدة أنواع، يمكن تعريف المخاطر على أنها الإنحراف عن ما هو متوقع، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث.

تعرف إدارة المخاطر على أنها تحديد وتحليل والسيطرة الإقتصادية على المخاطر التي تهدف إلى الأصل أو القدرة الإدارية للمؤسسة، وبصيغة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها.

إدارة المخاطر هي عملية قياس، أو تقييم خطر وبعد ذلك يتم تطوير الإستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه، عموما الإستراتيجيات أستخدمت لتضمن تحويل الخطر إلى نقطة أخرى، أو يتم تجنب الخطر بأن يتم تخفيض التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل بعض أو كل النتائج لخطر معين.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلتزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن القضاء على مصادرها.

ثانيا: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.

تتنوع صيغ التمويل المعتمدة في المصارف الإسلامية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1-صيغة التمويل بالمرابحة:

المرابحة لغة مفاعلة من الربح وهي النماء.

يقصد بالمرابحة فقها هي بيع السلعة بالثمن الذي قومت به مع الربح بشروط خاصة، أي: بيع السلعة بثمن الذي إشترى به البائع مع زيادة ربح معلوم للبائع والمشتري.[1]

- **المرابحة البسيطة**: وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إياها بربح في العادة. وقد يكون البيع مساومة أو أمانة، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا.
- **المرابحة للآمر بالشراء**: وهي إحدى بيوع الأمانة، حيث يطلب شخص من شخص آخر أن يشتري سلعة معينة وبعدها يشتريها منه بربح معين.[2]

2-التمويل بالمشاركة:

التمويل بالمشاركة هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهم ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسيم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح الإشتراط خلال ذلك.[3]
ويعرف أحد الباحثين المشاركة بشكل عام، بأنها ما وقع فيه الإشتراك بمقتضى عقد بين إثنين أو أكثر على القيام بعمل أو نشاط إستثماري على وفق مقاصد الشرع الإسلامي، يشتركان فيه بأموالهما أو أعمالهما أو بالمال من أحد الطرفين والعمل من الآخر، وما ربحاه أو حصلاه من الثمر أو الزرع فبينهما على ما شرطاه، وما غرماه، أي خسارة فحسب رأس المال إن كان من الجانبين أو بالمال من جانب والعمل من جانب الآخر.[4]

3-التمويل بالمضاربة:

وهي إتفاق بين طرفين أحدهما يقدم المال والآخر العمل أو الجهد في استثمار المال بالتجارة أو غيرها من الأنشطة المباحة شرعا، فالأول رب المال والثاني رب العمل أو المضارب، والربح يوزع بينهما حسب الاتفاق، أما في حالة

---

[1]- شهاب أحمد سعيد العزيزي، **مرجع سابق**، ص 302.

[2]- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص 73.

[3]- أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، مرجع سابق 171.

[4] مرجع نفسه، ص172.

الخسارة يتحملها رب المال وحده، ولا يتحمل المضارب سوى ضياع جهده ووقته، أما إذا كانت النتيجة لا ربح ولا خسارة، فلرب المال رأسماله ولا شيء للمضارب.[1]

وقد أجمع الفقهاء على مشروعية المضاربة وجوازها والراجح أن المضاربة شرعت على مقتضى القياس لأنها من جنس المشاركات، لإشتراك رب المال والعامل بما ينتج عنها من ربح أو خسارة، فإن حصل النماء إشتراكا فيه، وإن لم يحصل النماء ذهب على كل منهما منفعته فيشتركان في المغنم والمغرم كسائر المشتركين في نماء الأصول التي لهم، كما أن المطلوب في المضاربة هو المال وليس عمل العامل وبذلك تفترق عن الإجارة.[2]

4-التمويل بالاستصناع:

هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمن محدد، وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلا من العميل، وبعد الإنتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله مقابل ما دفعه في تصنيعها زائد ربح.[3]

5-التمويل بالإجارة:

تعرف الإجارة لغة بأنها مشتقة من الأجر rental وهو العوض (أي البيع منفعة معلومة بعوض معلوم)، أو هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة، أو هي تمليك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم، بحسب قول الله تعالى:

﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرا﴾ سورة الكهف، آية 77.

الإجارة إسم للأجرة، وتعني الأجرة في اللغة الأجر والثواب والمكافأة والعوض وهي الجزاء على العمل والعوض والمنفعة. والإيجار في الإصطلاح تعني تمليك المنافع المباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم. وهي ثمن المنفعة أو بدلها

[1] موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير فيء العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، 2013، ص122.

[2] أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **مرجع سابق**، ص 150.

[3] شالور وسام، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية** (دراسة مقارنة بين مجموعة مؤسسات في الأردن والسودان)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2020، ص69.

الناشئة عن الإستخدام أو الإنتفاع بأصل من الأصول الثابتة. فهي لا تهدف إلى تمليك الأصل المؤجر والمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة إستخدام الأصل المستأجر و الإنتفاع منه أو به مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة، ويعود الأصل بعدها إلى المالك. وهكذا يتضح بأن الإيجارة تتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر.[1]

ثالثا: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية.

1-المخاطر المالية:

وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات، وأهم ما يمكن توقعه من المخاطر المالية ما يلي:

- **مخاطر الإئتمان:** وترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بإلتزاماته بموعدها، وقد يكون عدم وفاء العميل المدين بإلتزاماته إتجاه المصرف في موعدها عائدا إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء، والدين قد يكون قرضا بالفائدة كما هو الحال في الغالب في المصارف التقليدية أو دين بالذمة ناتج عن التمويل الإسلامي بأحد المنتجات المالية الإسلامية فهو في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات بحيث يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا، أو عليه أن يسلم أصلا.
- **مخاطر السيولة:** تكون في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو لإيفاء بإلتزامات المصرف في حينها، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف، وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع الأصول، وتنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباينا بين عرض الأصول السائلة و الطلب عليها [2].
- **مخاطر سعر الفائدة (هامش الربح):** ومخاطر سعر الفائدة يجب أن تواجه في الأساس المصارف الإسلامية أو الربوية التي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها، وتنجم هذه المخاطر عن إمكانية إختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض أو إقراضا مما يؤدي إلى خسائر ناجمة عن الإقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الإقراض به، أو قد ينشأ خطر سعر الفائدة بسبب التفاوت الزمني الآجل و إعادة تقييم الأصول أو الخصوم و البنود خارج الميزانية وقد يكون سببا لما يدعى بمخاطرة الأساس وهو الفرق بين السعر الآني والآجل ومخاطرة

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 260.

[2] إخلاص باقر هاشم النجار، **مرجع سابق**، ص، 177.

منحنى العائد أو عدم التأكد من الدخل و مخاطر أدوات الخيارات وهذه في مجموعها تشكل ما يدعى بمخاطر التقييم.

- **مخاطر السوق**: ويضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعلى كل فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها كالآتي: [1]

✔ مخاطر أسعار السلع.

✔ مخاطر أسعار الأسهم.

✔ مخاطر أسعار الصرف.

كما وضعت لجنة بازل "2" ثلاثة محاور رئيسية لمخاطر السوق وهي: [2]

✔ مخاطر أسعار الصرف

✔ مخاطر أسعار الفائدة

فيم يخص هذين النوعين من المخاطر، فهما غير موجودين في حالة التمويل الإسلامي الذي يحرم المعاملات المستقبلية المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة.

✔ مخاطر تقلبات الأسعار: لا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية فيما يخص المعايير الخاصة بتلك المخاطر.

2- **المخاطر غير المالية**:

- **المخاطر التشغيلية**: وهي مخاطر مصدرها البنك نفسه.

وهي المخاطر التي تكون مصدرها منهج العمل في نشاط الإستثمار والتمويل، تشتمل عليه من سياسات، وإستراتيجيات، وضوابط، ومعايير، وإجراءات، وعقود وغير ذلك، وهي الأخطار الناشئة عن مدى كفاءة البنك في إدارة عملياته الإستثمارية والتمويلية من لحظة تقديم الطلب حتى تصفية العمليات، أو أسباب وجود مثل هذه المخاطر يعود إلى:

✔ عدم وجود نظم تمويلية دقيقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص179.

[2] محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2012، ص77.

- ✓ عدم وجود موارد بشرية تعمل لدى البنك تجمع بين التخصص المالي المصرفي والشرعي.
- ✓ غياب إدارة التوظيف التابعة للبنك تقدم الدراسة الجيدة للعميل وإثبات جدارته، أو عدمها " عدم وجود تحليل تمويلي، عدم وجود تحليل إستثماري، عدم وجود تحليل تقييم الأداء ".
- ✓ العائد منخفض للبنوك الإسلامية مقارنة بما تحققه الصيرفة التقليدية في السوق إلى مخاطر الثقة، وهي أن المودعين والمستثمرين أن مراد العائد المنخفض النقدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي.
- ✓ مخاطر إستئمانية وهي التي تنشأ عن مخالفة إدارة البنك، قيود عقود الإستثمار أو حصول تعدي وإهمال في إدارة أموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولا من الناحية القانونية عن هذه الحالة. [1]

- **المخاطر القانونية**: هناة العديد من المخاطر القانونية نذكر منها: [2]
  - ✓ المخاطر الناجمة عن الأخطاء.
  - ✓ المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي.
  - ✓ المخاطر الناجمة عن التأخر.
  - ✓ المخاطر الناجمة عن المخالفة.
  - ✓ المخاطر السياسية.

[1] محمد محمود المكاوي، **مرجع سابق**، ص 78، 79.

[2] إخلاص باقر هاشم النجار، **مرجع سابق**، ص182.

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المؤسسات المالية الإسلامية مثل غيرها من المؤسسات التقليدية تقوم بإستخدام معايير المحاسبة والمراجعة، ولكن يجب أن تتلاءم هذه المعايير مع طبيعة النشاط وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها، وذلك في ضوء وأسس المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الأول: النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: المعايير الصادرة عن الهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الأول: النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

شهد علم المحاسبة في الدين الإسلامي تطورات جذرية منذ عهد الرسول، وذلك لأن المجتمع أو المؤسسة التي تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية لا يمكن لها إستخدام المحاسبة المالية المستخدمة في جميع الأنظمة المالية الإقتصادية الحالية، لذلك سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم المحاسبة الإسلامية.

أولا: تعريف المحاسبة في الإسلام:

سبق القول بأن المحاسبة في الإسلام موجودة منذ صدور الحضارة الإسلامية وقد تطورت على مر التاريخ فإستفادت من تطور العلوم الأخرى في الحضارة الإسلامية أو في الحضارات الأخرى حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.[1]

اهتم الإسلام بالمعاملات مثل إهتمامه بالعبادات ووضع العديد من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ومعاملات الدولة الإسلامية مع الغير .... كما طور من أساليب وطرق كتابة الأموال، وتخصص فيها أناس وظهرت الدفاتر وصممت النظم المحاسبية.[2]

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] ملياني حكيم، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف .1، 2020/2019، ص 7.

ويمكننا تعريف علم المحاسبة في الإسلام بأنه علم المحاسبة المالية الذي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنه مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أي أنه مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية من أجل قياس نتائج أعمال المشروعات الإقتصادية وإعداد البيانات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة.[1]

مفهوم المحاسبة في البنوك الإسلامية: علم يشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع المستندات المؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن المؤسسة المالية والبنكية الإسلامية من مقابلة الإيرادات بالمصروفات بهدف إستخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة وفقا لقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية.

و تعرف أيضا على أنها " تطبيق لمفهوم و أسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، بهدف تقديم معلومات و إرشادات و توجيهات تساعد في إبداء الرأي ". و إتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد البنوك الإسلامية حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق و تدقيق و تسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل البنك.[2]

وتتميز محاسبة البنوك الإسلامية بالخصائص التالية:[3]

- خضوع البنوك لوجهة نظر محاسبية إلى ضوابط الشريعة الإسلامية؛
- سيطرة نظام الحسابات و التسيير الإداري على نمط إدارة المؤسسة البنكية الإسلامية.
- التنوع وكثرة العدد للكتابات والقيود اليومية.

---

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] بوحفص محمد رواني وعلي قدور بن ساحة، **سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد11، 2011، ص 249.

[3] رحيم حسين، بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية24معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي ببشار24-25 أفريل 2006 ص 3 بتصرف.

- إعتماد البنوك الإسلامية على صيغ تمويل خاصة كالمرابحة، المزارعة...إلخ.
- العناصر النقدية قروض وحسابات الزبائن مرجحة أو مقربة من الميزانيات البنكية.
- أهمية العمليات خارج الميزانية التي تغطي ليس فقط عمليات الإلتزامات العدية بل العمليات بالعملة الصعبة والأدوات المالية للأجر أيضا.
- الأعمال المحاسبية و الإدارية متمركزة خاصة في الإقفال والتوقيف الدوري للحسابات وتوريد الوثائق الشاملة للهيئات الوصية.
- عدم إدراج الفوائد المدينة والدائنة ضمن التقييس المحاسبي.
- البنوك كباقي المؤسسات هي خاضعة بطبيعة الحال لقواعد الإقتصاد الجزئي ونظامها التسييري متشابك ومتداخل في النظام المحاسبي مما ساعد على المساهمة في ترشيد القرارات.

ثانيا: تعريف النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

يعرف النظام على أنه "شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمنشأة "

أما النظام المحاسبي يعرف على أنه " إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة (وهي الدورات المستندية و الدفاتر و السجلات و دليل الحسابات و القوائم و التقارير المالية)، و التي تعمل سويا طبقا لأسس محاسبة المصرف الإسلامي، وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرق، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة ".

والنظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستنبطا من قواعد الفكر المحاسبي، و عند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة البنك، و كذلك سهولته في عرض و تفسير المعلومات للمتعاملين، وأن يمتاز بالإقتصاد في تشغيله.[1]

---

[1]- نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 أفريل، ص 50.

ثالثا: أهداف المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية:

إشتمل البيان رقم 01 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أهداف المحاسبة المالية والتقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وقد حدد البيان الأهداف التالية: [1]

- تحديد إلتزامات وحقوق كافة الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكلفة، ضمن أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- الإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة.
- الحماية للموجودات ولحقوق المصرف والمتعاملين معه.
- تقديم معلومات مقيدة لمستخدمي التقارير المالية.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أولا: تعريف المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وتطورها التاريخي.

يعود أصل كلمة المعيار إلى الكلمة اللاتينية نورما، والتي تعني بمفهومها الأصلي أداة القياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي زاوية قائمة وتسمح بالقياس الهندسي ويستعمل مصطلح المعيار بشكل عام للدلالة على قاعدة، هدف أو نموذج.

تعددت التعريفات التي تناولت المعايير المحاسبية وإجتهد الكثير من الباحثين في إيجاد تعريف جامع لها ينطلق من الفلسفة التي يقوم عليها ومن هذه التعريفات:

- تعريف **توفيق محمد شريف**: " المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الحوادث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التواصل المناسب".

[1] – حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سابق**، ص 31.

- **تعريف مأمون حمدان:** عرفه عل أنه " نموذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.[1]

إذا يقصد بها الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الإلتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض والإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

ثانيا: أغراض معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تحقق معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية العديد من الأغراض من أهمها ما يلي: [2]

- تعتبر معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
- توضح معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية وهذا ما يحقق مبدأ التوحيد والثبات.
- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد.
- تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المصارف الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة.
- تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولاسيما في ظل العولمة.
- تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المصارف الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات.

ثالثا: الخصائص المميزة للمعايير محاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية.

من الخصائص المميزة للمعايير المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تتصف بالصفات التالية: [3]

---

[1] ملياني حكيم، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] حسين شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى مدينة النصرة، القاهرة، ط1، 1426هـ / 2005، ص36-37.

[3] ملياني حكيم، **مرجع سابق**، ص33.

1. **المشروعية:** حيث أنها يجب أن تنبثق في أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والقيم حيث تقوم هذه المعايير على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية.

2. **الموضوعية:** حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي، ومن خصائص المعايير الإسلامية أيضا المعاصرة والمرونة والعالمية.

المطلب الثالث: المعايير الصادرة عن الهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتوحيد وتأطير عملها من خلال إصدار بعض المعايير والتي سنتطرق إلى تعريفها والمعايير التي أصدرتها من خلال هذا المطلب.

أولا: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

1. **نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي كانت تسمى سابقا ب:" هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية " بموجب إتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990 م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991 م في البحرين، بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح.

منذ بداية عملها عام 1991م كان الهيكل التنظيمي للهيئة يتكون من: لجنة الإشراف وتتكون من 17 عضوا، مجلس المعايير المحاسبية المالية يتكون من 21عضوا، لجنة تنفيذية تعين من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة شرعية مكونة من 04 فقهاء.[1]

2. **أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى:[2]

[1] حسان طه، بو فليح نبيل، **محاسبة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " الأيوفي"**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد01، سنة 2019، ص 178.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأهداف، http://aaoifi.com، 2021/09/09.

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الإعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق بأحكام الشريعة الإسلامية.
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
- التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات.

– الارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على تحسين مستوى توحيد تلك الممارسات بإعداد وإصدار معايير في كل من المراجعة والحوكمة وتفسيرها لهذه المؤسسات.

- الارتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات.
- تطبيق التطابق أو التقارب –ما أمكن ذلك– في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الإنسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية، وذلك بإعداد وإصدار معايير شرعية ومتطلبات شرعية لصيغ الإستثمار والتمويل والتأمين وتفسير هذه المعايير والمتطلبات الشرعية.
- السعي لإستخدام وتطبيق المعايير والبينات والإرشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها مما يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.
- تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما. ويتم تنفيذ البرامج التدريبية والإختبارات وشهادات الإعتماد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و/أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى.
- تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك إعتماد الإلتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات، والحوكمة والمبادئ الشرعية.

3. الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية من الهياكل التالية: [1]

-الجمعية العمومية وتتكون من جميع الأعضاء.

-مجلس الأمناء ويتكون من 15 عضوا غير متفرع يعينهم مجلس الأمناء لمدة 04 سنوات.

-المجلس الشرعي ويتكون من 15 عضوا على الأكثر من الفقهاء وهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يعينهم مجلس الأمناء لمدة 04 سنوات

-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

-اللجنة التنفيذية وتتكون من 07 أعضاء وهم الأمين العام وثلاثة من أعضاء مجلس الأمناء، إضافة إلى 03 من مجلس المعايير.

-الأمانة العامة وتتكون من الأمين العامة والجهاز الفني والإداري بمقر الهيئة.

ثانيا: المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

1-معيار رقم 01: العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

يعرف هدا المعيار القوائم المالية التي يتعين على المصارف نشرها دوريا لتلبية الإحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية. ويحدد هذا المعيار القواعد العامة لغرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير في حدود آليات المحاسبة المالية.[2]

2-معيار رقم 02: المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء:

يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء والبيع لصيغة المرابحة للآمر بالشراء وفقا للمعيار المحاسبي رقم (02) كالآتي:[1]

---

1 حسين محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص 27.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **كتاب معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، المنامة، البحرين، 2007، ص147.

- عند إبرام عقد الوعد وأخذ هامش جدية من الآمر بالشراء، ويتم إثباته بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ وسيلة القبض
	×××	إلى ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية).

- عند إتمام عملية الشراء (عقد البيع الأول) من قبل البنك وهذا كما يلي:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ بضاعة المرابحة
	×××	إلى ح/ وسيلة الدفع

- في حالة المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام بالوعد تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية، وفي الحالات التي ينتج عنها نقص في قيمة الموجود سواء كان ذلك نتيجة تلف أو تدمير، أو نتيجة ظروف أخرى مواتية فإن النقص يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة الموجود في نهاية كل فترة مالية، كما يلي:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ أرباح الاستثمار أو ح/أ. خ
	×××	إلى ح / بضاعة المرابحة

- أما إذا كان الوعد غير ملزم وظهر للبنك ما يدل على احتمال عدم إمكانية استرداد تكلفة الموجود المتاح للبيع للمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء، فيجب قياس الموجود بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها بتخفيض التكلفة التي استخدمت في قياس قيمة الموجود عند اقتنائه بمخصص هبوط في قيمة الموجود، يعكس الفرق بين تكلفة الاقتناء وصافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها. كما يلي:

[1] نسيلي حديجة، **متطلبات المعالجة المحاسبية للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفق المعايير المحاسبية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، العدد18، المجلد1، 2018، ص 12، 13.

البيان	دائن	مدين
من ح/أرباح الاستثمار أو ح/ أ.خ		×××
إلى ح/ مخصص هبوط أسعار بضاعة المرابحة.	×××	

- إذا حصل البنك الإسلامي على حسم بعد اقتناء البضاعة وموافقة هيئة الرقابة الشرعية على اعتبار هذا ايرادا فنسجل الآتي:[1]

البيان	دائن	مدين
من ح/بضاعة المرابحة		×××
إلى المذكورين		
ح/وسيلة القبض	×××	
ح/ إيرادات الاستثمار أو....	×××	

- أما إذا حصل البنك على حسم على الموجود المتاح للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء بعد توقيع العقد مع الآمر بالشراء، لا يعتبر الحسم إيرادا، ويتم تخفيض كلفة الموجود المبيع بمبلغ الحسم:

البيان	دائن	مدين
من ح/ وسيلة القبض		×××
إلى ح/ بضاعة المرابحة	×××	

- عند تسديد ذمم المرابحات في تاريخ الاستحقاق يتم تنظيم القيد المحاسبي التالي:

البيان	دائن	مدين
من ح/ وسيلة القبض		×××
إلى ح/ذمم المرابحات	×××	

من ح/ الأرباح الاستثمار المؤجلة		×××
إلى ح/ أرباح الاستثمار المحققة	×××	

- وفي حالة عدم تسديدها في تاريخ استحقاقها وبعد مرور فترة زمنية معينة على تاريخ الاستحقاق

[1] عبد الرحمان زيدان عطية، المحاسبة الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص204.

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ذمم المرابحات المستحقة غير المدفوعة
	×××	إلى ح/ ذمم المرابحات
×××		من ح/أرباح الاستثمار المؤجلة
	×××	إلى ح/أرباح الاستثمار المعلقة

- يتم قياس ذمم المرابحات قصيرة أو طويلة الأجل عند حدوثها بالقيمة الإسمية:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ذمم المرابحات
		إلى مذكورين
	×××	ح/ بضاعة المرابحة
	×××	ح/ أرباح الاستثمار/مرابحة (ما يخص السنة الحالية).
	×××	ح/ أرباح الاستثمار المؤجلة (ما يخص السنوات القادمة).

- يعاد هامش الجدية للمتعامل في حالة عدم الإلزام كونه التزام على البنك (مطلوبات)، حتى ولو بيعت السلعة لعميل آخر بأقل من الثمن الذي وافق عليه العميل الناكل، وفي حالة الإلزام يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي. وإن لم يكف يسجل الفرق الناتج عن الضرر ذمم على المتعامل في حالة ثبوت نكوله:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)
	×××	إلى ح/ وسيلة الدفع (إعادة هامش الجدية)

أو من المذكورين

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/تأمينات نقدية (هامش جدية)
	×××	ح/ الذمم (تسجيل الفرق على ذمم الناكل)
	×××	إلى ح/ بضاعة المرابحة

- في حالة العجز يتم إثبات ما تم تحصيله حسب ما تراه هيئة الرقابة بصفته إيراد مخصص لحساب الخيرات، وهذا حسب القيد التالي:[1]

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/الحسابات الجارية (العميل)
	×××	إلى ح/مخصص الخيرات أو ح/إيرادات الاستثمار

3-معيار رقم 03: التمويل بالمضاربة:

- قياس رأسمال المضاربة عند التعاقد:

أ- إذا كان نقدا فيقاس بالمبلغ المسلم للمضارب: تسليم رأس مال المضاربة للمضارب نقدا[2]

مدين	دائن	بيان
×××		من ح/ تمويل المضاربة
	×××	إلى ح/ الصندوق أو الحسابات الجارية " العميل "

ب- إذا كان عينيا يقاس بالقيمة العادلة للموجودات المتفق عليها بين طرفي عقد المضاربة ويعترف بالربح أو الخسارة الناجمة عن التقييم " بالنسبة للمصرف ":

- تسليم رأس مال المضاربة للمضارب بضاعة "عينيا "بحيث تكون القيمة العادلة عند التسليم مساوية لقيمة البضاعة في دفاتر المصرف.

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ تمويل المضاربة
	×××	إلى ح/ الأصول التي تم تسليمها للمضارب " بضاعة أو ......"

- تسليم رأس مال المضارب للمضاربة بضاعة " عينا " بحيث تكون القيمة العادلة " السوقية " عند التسليم أكبر من قيمتها في دفاتر المصارف

[1] نسيلي خديجة، **مرجع سابق**، ص16.

[2] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سابق**، ص119.

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ تمويل المضاربة
		إلى المذكورين
	×××	ح/ الأصول التي تم تسليمها إلى المضارب
	×××	ح/ أرباح ....." الجهة التي مولت الأصول أو البضاعة"

- تسليم رأس مال المضارب للمضارب بضاعة " عينيا " بحيث تكون القيمة العادلة " السوقية " عند التسليم أقل من قيمتها في دفاتر المصارف. [1]

مدين	دائن	البيان
		من المذكورين
×××		ح / تمويل المضاربة
	×××	ح/ أرباح " خسائر "... " الجهة التي مولت الأصول ...."
	×××	إلى ح/ الأصول التي تم تسليمها للمضاربة "بضاعة أو ...."

- **مصروفات إجراءات التعاقد:**

لا تعتبر من رأس مال المضاربة إلا إذا إتفق الطرفان على ذلك.

- إذا إتفق الطرفان على إعتبار مصاريف التعاقد من رأس مال المضاربة:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ تمويل المضاربة
	×××	إلى ح/ الحسابات الجارية " العميل "

- قياس رأس مال المضاربة بعد التعاقد:

إذا هلك جزء منه قبل البدء بالعمل دون تقصير من المضارب فيثبت النقص على أنه خسارة على البنك ويختص رأس مال المضاربة بالقيمة، أما إذا هلك جميعه بدون تقصير تنتهي المضاربة ويعتبر خسارة حقيقية على البنك.

أ- هلاك جزء من بضاعة المضاربة " أو جميعها " دون تقصير المضارب

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، مرجع سابق.

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ أرباح " خسائر " تمويل المضاربة
	×××	إلى ح/ تمويل المضاربة

ب- هلاك جزء من بضاعة المضاربة " أو جميعها " مع إثبات تقصير المضارب [1]

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ ذمم المضاربات " المضارب "
	×××	إلى ح/ تمويل المضاربة

4-معيار رقم 04 الخاص بالتمويل بالمشاركة

- يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة " نقدا كانت أو عينا " عند تسليمها للشريك أو وضعها في حساب المشاركة بالقيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	البيان
×××		
	×××	

- إذا قدم البنك حصته في رأس المال المشاركة نقدا تقاس بالمبلغ المدفوع أو الموضوع تحت تصرف الشريك في حساب المشاركة

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ التمويل بالمشاركة
	×××	إلى ح/ النقد في الصندوق

- إذا قدم البنك حصته في رأس مال المشاركة عينا " عروض أو صورة موجودات للإستغلال " تقاس بالقيمة العادلة للعين" القيمة التي يتم الإتفاق عليها بين الشركاء " وإذا نتج عن تقويم العين فرق بين القيمة العادلة وقيمتها الدفترية فإنه يعترف بيه ربحا أو خسارة للبنك نفسه

[1] شهاب أحمد سعيد العزيزي، **النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية**، دار النفساء للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 131.

مدين	دائن	البيان
		البيان
×××		من ح/ موجودات للإستغلال المشاركة
	×××	إلى ح/ وسيلة الدفع

ومن المذكورين:

مدين	دائن	البيان
×××		ح/ التمويل بالمشاركة
×××		ح/ أرباح الاستثمار / مشاركة
	×××	إلى ح/ موجودات للإستغلال مشاركة " في حالة الخسارة "

يسجل البدل بالقيمة الدفترية. أما إذا كانت أقل فيسجل بالقيمة السوقية ويثبت الفرق كخسائر.[1]

5-المعيار رقم 07 الخاص بالتمويل بالسلم

أ- حالة السلم العادي

- إستلام بضاعة السلم حسب المواصفات " مطابقا للعقد".

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ بضاعة السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم

- إستلام بضاعة بدل البضاعة المتفق عليها بحيث تتساوى قيمتها الحقيقية مع قيمة البضاعة المتفق عليها:

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ بضاعة السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم

- إستلام بضاعة بدل البضاعة المتفق عليها قيمتها الحقيقية أقل من قيمة البضاعة المتفق عليها: [2]

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سابق**، ص 113.

[2] شهاب أحمد سعيد العزيزي، **مرجع سابق**، ص 75.

مدين	دائن	البيان
×××		ح/ بضاعة السلم
×××		ح/ أرباح " خسائر " الاستثمار .... / السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم

حالة العجز:

- **العجز عن تسليم المسلم فيه " بضاعة السلم " دون تقصير أو إهمال المسلم إليه.**
  - تقصير: إذا تم تمديد المدة يبقى بنفس القيمة المسجل فيها.
  - إذا فسخ العقد ولم يسترد رأس المال يسجل ذمما على المسلم إليه.
  - عجز العميل "المسلم إليه" عن تسليم البضاعة دون تقصير وفسخ عقد السلم.

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ ذمم السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم

- عجز العميل "المسلم إليه" جزئيا عن تسليم البضاعة دون تقصير

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين:
×××		ح/ ذمم السلم " بقيمة النقص في البضاعة "
×××		ح/ بضاعة السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم

- **العجز عن تسليم المسلم فيه " بضاعة السلم " بسبب تقصير أو إهمال المسلم إليه:**
- عجز العميل " المسلم إليه " عن تسليم البضاعة بسبب إهمال أو تقصير وفسخ عقد السلم وطلب من العميل رد المبلغ الذي إستلمه فقط

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ ذمم راس المال
	×××	إلى ح/ تمويل السلم

- عجز العميل " المسلم إليه " عن تسليم البضاعة بسبب الإهمال أو التقصير وفسخ عقد السلم والطلب من العميل رد القيمة السوقية للبضاعة. [1]

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ ذمم السلم " بقيمة البضاعة العادلة "
	×××	إلى ح/ بضاعة السلم
	×××	ح/ أرباح الإستثمار .../ السلم

- **بيع بضاعة السلم**
- بيع بضاعة السلم بربح بعد إستلامها

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ الصندوق
	×××	إلى ح/ بضاعة السلم
	×××	ح/ أرباح الاستثمار ..... / السلم

- بيع بضاعة السلم بخسارة بعد إستلامها

مدين	دائن	البيان
×××		ح/ الصندوق
×××		ح/ أرباح " خسائر" الإستثمار ..... / السلم
	×××	إلى ح / بضاعة السلم [2]

ب- حالة السلم الموازي

✓ **تثبت عمليات السلم الموازي عند قبض البنك لرأس مال السلم من المسلم**

- قبض البنك الإسلامي لرأس مال السلم من المشتري " المسلم "

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ الحسابات الجارية" للعميل "
	×××	إلى ح/ السلم الموازي [3]

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سابق**، ص 185.

[2] المرجع نفسه، ص 186.

- عند إبرام عقد السلم مع موازي من الجهة التي ستورد البضاعة ويدفع البنك ثمن البضاعة عند دفع البنك الإسلامي رأسمال المسلم للمسلم إليه نقدا أو إيداعه في حساب المسلم إليه

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ التمويل بالسلم
	×××	إلى ح/ الحسابات الجارية " العميل" أو
		ح/ الحسابات الجارية "المسلم اليه"

- إستلام البنك الإسلامي لبضاعة السلم حسب المواصفات " مطبقا للعقد "

مدين	دائن	البيان
×××		من ح/ بضاعة المسلم
	×××	إلى ح/ التمويل بالسلم [1]

[1] شهاب أحمد سعيد العزيزي، **مرجع سابق**، ص 78.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.

شهدت العقود الثلاثة الماضية حتى الآن، العديد من الأحداث والتغيرات في بيئة الأعمال في معظم بلدان العالم، مثل أزمات الأسواق المالية وتعقد عمليات الشركات والهياكل التمويلية لها، والتي أدت إلى زيادة المناقشات تجاه مدى جودة التقارير المالية المنشورة للشركات وأهمية تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بها بصفة عامة والإفصاح عن المخاطر بصفة خاصة. مما أدى إلى توجيه المحاسبة والهيئات المهنية المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية إلى إعادة تنظيم وتوسيع نطاق متطلبات التقرير المالي، وذلك بهدف تطوير الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر المحيطة بها.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

لضمان دقة المعلومات والبيانات المحاسبية في القوائم المالية يشترط القيام بالإفصاح المحاسبي وذلك قصد إشباع حاجات مستخدمي التقارير والقوائم والمعلومات المحاسبية، من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح في المحاسبة هو المقياس الغير ملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية وهو النموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة، ولهذا فإن الإفصاح المحاسبي يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة واضحة وصحيحة لنتيجة أعمال الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي.

أما من الناحية الإسلامية، فالإسلام يمنع التدليس والإخفاء أو الغش في الحسابات، مثل إدماج بيانات العمليات المشبوهة في الحسابات المختلفة، ويقرر الإسلام على ضرورة الإفصاح الكامل للبيانات التي يجب أن تعبر بوضوح عن كل ما يحتويه المشروع من أصول وإلتزامات ونتائج الأعمال، ولا تحتمل الأرقام المالية أي تأويل أو تخرج حتى يظهر المركز الحقيقي للنشاط دون غموض أو مداراة. [1]

[1] – أحمد يوسف محمد وفتح الرحمان الحسن المنصور، **تطبيق معيار عرض والافصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع الكفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كسلا، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، صفحة 85.

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن المتتبع للدراسات المحاسبية يواجه صعوبات جمة نتيجة للتداخل والترادف الشديدين بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية، وقد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي، وأن العناصر ومضمون البحث في موضوعي أهداف الإفصاح والقوائم المالية لهما نفس الهدف، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، لذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لهما نفس الهدف، فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات، الأمر الذي يجعل التمييز بينهما غامضا إلا أنه يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وهذا أن تشمل القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار في المنشئات ذات العائد الحقيقي المجزي، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المحدودة.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، وهذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الإستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات المجمع إتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الإهتمام بالإفصاح مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم وإستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.[1]

ثالثا: أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:[2]

أ. الإفصاح الكامل: وهو يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات.

---

[1] -احمد يوسف محمد وفتح الرحمان الحسن المنصور، **مرجع سابق**، صفحة 86.

[2] - دليلة دادة، نوال بن عمارة، **أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 135-136.

ب. الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى.

ج. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد يشكل دقيق، إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح المؤثرة في إتخاذ القرار، كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي في حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس مهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط بل أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

ه. الإفصاح الإعلامي: يعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض إتخاذ القرارت، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية المتنوعة بوسائل متعددة وذلك من خلال إستراتيجية شاملة موضوعة تحدد المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها، وذلك من خلال دائرة ولجان خاصة بإدارة المخاطر. ومن أهم المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك ما يلي: [1]

أولا: الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان:

يعمل البنك على إدارة مخاطر الإئتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات "فرد أو مؤسسة" ومجموع ذمم التمويلات الممنوحة لكل قطاع أو كل منطقة جغرافية.

تتركز الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية طبقا للتوزيع الجغرافي والقطاعي كما يلي: [2]

- **حسب التوزيع الجغرافي:**

---

1 خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سيعفان، **مرجع سابق**، ص 537.

2 المرجع نفسه.

يتم الإفصاح المحاسبي لمخاطر الإئتمان حسب التوزيع الجغرافي وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الإفصاح عن مخاطر الإئتمان حسب التوزيع الجزائري

	أرقام السنة			أرقام المقارنة		
	موجودات	مطلوبات	بنود خارج الميزانية	موجودات	مطلوبات	بنود خارج الميزانية
حسب المناطق الجغرافية						
داخل الدولة						
دول الشرق الأوسط الأخرى						
أوروبا						
آسيا						
أفريقيا						
أمريكا						
دول أخرى						
المجموع						

- **المصدر**: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، ص538.

من أجل أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المخاطر له مصداقية يجب الإفصاح عن المطلوبات والموجودات وبنود خارج الميزانية خلال السنة، وكذلك المقارنة بين السنوات، بحيث يجب الإفصاح أن يكون للموجودات والمطلوبات داخل الدولة وفي جميع الدول.

- **حسب القطاع:**

يتم الإفصاح المحاسبي لمخاطر الإئتمان حسب التوزيع الجغرافي وفق ما يبينه الجدول التالي: [1]

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سيعفان، **مرجع سابق**، ص 538.

الجدول رقم (02): الإفصاح عن مخاطر الإئتمان حسب القطاع.

	أرقام السنة			أرقام المقارنة		
	موجودات	مطلوبات	بنود خارج الميزانية	موجودات	مطلوبات	بنود خارج الميزانية
حسب القطاع						
قطاع عام						
قطاع خاص						
شركات و مؤسسات						
أفراد						
المجموع						

المصدر: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.

من أجل أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المخاطر له مصداقية يجب الإفصاح عن المطلوبات والموجودات وبنود خارج الميزانية خلال السنة، وكذلك المقارنة بين السنوات، بحيث يجب الإفصاح أن يكون للموجودات والمطلوبات في القطاع الخاص وفي القطاع العام.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة:

تقوم إدارة البنك بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات و المطلوبات و موائمة آجالها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه و الأوراق المالية القابلة للتداول. ويلخص الجدول أدناه إستحقاقات الموجودات والمطلوبات (على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق من تاريخ البيانات المالية): [1]

[1] المرجع نفسه، ص539.

الجدول رقم (03): الإفصاح عن مخاطر السيولة.

أرقام السنة	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون إستحقاق	المجموع
الموجودات								
نقد أو أرصدة لدى البنوك المركزية								
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية								
حسابات إستثمار لدى البنوك								
موجودات مالية للمتاجر								
باقي الموجودات								
مجموع الموجودات								
المطلوبات								
حسابات البنوك و المؤسسات المصرفية								
حسابات العملاء الجارية تحت الطلب								
تأمينات نقدية								
ذمم دائنة								
باقي المطلوبات								
مجموع المطلوبات								

المصدر: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.

من أجل أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المخاطر له مصداقية يجب الإفصاح عن إستحقاقات المطلوبات والموجودات وذلك من خلال أساس الفترة المتبقية للإستحقاق من تاريخ البيانات المالية.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق:

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة خاصة بشكل أسبوعي أو شهري، وذلك وفق ما يلي: [1]

1. مخاطر معدل العائد:

- تنشأ مخاطر معدل العائد من تزايد المعدلات الثابتة طويلة الأجل في السوق حيث أنها لا تتوافق بشكل فوري مع المتغيرات الحاصلة في مؤشر العوائد المرتفعة، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من وجود إجراءات إدارية متعلقة بتجديد و قياس و متابعة مخاطر معدل العائد و اعداد تقارير بشأنها و مراقبتها بما في ذلك التأكد من سلامة هيكلتها.
- يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة وجود فجوة في مبالغ الموجودات و المطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية و فق التوقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة وذلك من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك.

2. مخاطر العملات الأجنبية:

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار الأردني عملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع إستراتيجيات للتأكد من الإحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

---

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، مرجع سابق ص 541.

الجدول رقم (04): الإفصاح المحاسبي عن العملات الأجنبية.

نوع العملة	بالعملات الأجنبية		المعدل بالدينار	
	أرقام السنة	أرقام المقارنة	أرقام السنة	أرقام المقارنة

المصدر: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.

من أجل أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المخاطر له مصداقية يجب الإفصاح عن العملات الأجنبية و معدلها بالدينار، وكذلك المقارنة بين السنوات، وذلك حسب نوع العملة.

1. مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيير في القيمة العادلة للإستثمارات في الأسهم، يعمل البنك على إدارة المخاطر عن طريق تنويع الإستثمارات في عدة مناطق جغرافية و قطاعات إقتصادية.

2. مخاطر السلع:

يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المشترات المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة، وإلى التقلب في القيمة المتبقية للموجود المؤجر في نهاية مدة التأجير.

- يجب أن تتضمن إستراتيجية البنك تحديد مستويات المخاطر التي يمكن أن يتحملها بالنسبة للموجودات القابلة للتداول وأن يكون لديها رأس مال كافي محتفظ به لهذا الغرض.
- يستخدم البنك أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات.

المطلب الثالث: الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية.

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الدالة على إدارة المخاطر في البنوك، لذلك توليها المصارف الإسلامية أهمية كبيرة في عملية الإفصاح.

أولا: تعريف نسبة كفاية رأس المال

يعد رأس المال في المؤسسات المصرفية خط الدفاع الأول والحصن المتين لحماية الأموال المودعين وتأمينها إتجاه أي خسائر يمكن أن تتعرض لها البنوك، فضلا عن تمويل الموجودات الثابتة. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم كفاية رأس المال هو مفهوم نسبي، إذ قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن بنك إلى آخر وحسب الظروف السائدة. [1]

إن موضوع كفاية رأس المال المصرفي وإتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية هو أحد الإتجاهات الحديثة في إدارة المصارف والتي عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، في ظل التطورات المصرفية التنافسية المتلاحقة التي شهدتها الأسواق العالمية في مجال الصناعة المصرفية، أصبح معظم البنوك عرضة للعديد من المخاطر المصرفية، ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهتها، فكانت أول خطوة في هذا الإتجاه تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية. وفي إطار ذلك يسعى الجهاز المصرفي إلى تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل عام 1988م والذي طبق في أكثر من 100 دولة عبر العالم.[2]

يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنه قدرة رأس مال البنك على مواجهة ومجابهة سحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك.[3]

ثانيا: حساب نسبة كفاية رأس المال

يتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنوك المركزية مستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع السنة السابقة:

[1] سعيدي خديجة، **إشكالية تطبيق معيار كفاية راس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2017، ص 116

[2] بن مصطفى عبد القادر، **البنوك الإسلامية و مدى استجابتها لمعايير بازل 3**: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي _ السعودية، الكويت، الامارات _ للفترة 2013/ 2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2018، ص 86.

[3] سعيدي خديجة، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

الجدول رقم (05): نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل.

البيان	أرقام المقارنة		أرقام المقارنة	
	المبلغ / الدينار	نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر و مخاطر السوق	المبلغ / الدينار	نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق
رأس المال التنظيمي				
رأس المال الأساسي				

المصدر: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.

$$\textbf{كفاية رأس المال}= \frac{\text{اجمالي رأس المال (شريحة1+ شريحة2+ شريحة3)}}{\text{أصول المرجَحة بأوزان المخاطرة+ مقياس المخاطرة السوقية× 12.5}} \geq 8\%$$

من أجل أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المخاطر له مصداقية يجب الإفصاح عن كفاية رأس المال، وذلك من خلال المبلغ و نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر و مخاطر السوق، وكذلك مقارنته مع السنة السابقة، بحيث يجب الإفصاح أن يكون على أساس رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي.

- وتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والذي أصبح ساري المفعول إعتبارا من ....، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع النسبة السابقة: [1]

الجدول رقم (06): كفاية رأس المال وفقا لمقررات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

البيان	أرقام السنة		أرقام المقارنة	
	المبلغ / الدينار	نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ / الدينار	نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
رأس المال التنظيمي				
رأس المال الأساسي				

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سيعفان، **مرجع سابق**، ص 546.

المصدر: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، إقتصادية، واجتماعية تنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

ونظرا لخصوصية هذه المصارف، وقصد توحيد ممارساتها المحاسبية، تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتقديم البديل الذي يتلاءم مع خصوصيات المصارف الإسلامية من خلال إعداد وتطوير معايير محاسبية معدة من خلال خبراء في المحاسبة والمالية بالإشراف من طرف الجهات الشرعية حتى تعد هذه المعايير بما لا يتخالف مع الشريعة الإسلامية ولتقدم الضوابط والإرشادات التي تحكم محاسبة المصارف في المؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

انطلاقا مما تم التوصل إليه في الجانب النظري للدراسة، يعد معايير الإفصاح والشفافية من المهام الأساسية التي تقع على عواتق إدارات المصارف الإسلامية، وتشكل جزءا مهما من مسؤولياتها، وبالتالي على مجموعة البركة المصرفية أن تكون مسؤولة عن شفافية المعلومات وذلك بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتمّ طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

كما يجب عليها الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنصّ عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتلتزم بها جميع وحداتها بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

لذا سنحاول في هذا الفصل إبراز سياسة الإفصاح في مجموعة البركة المصرفية وأهم السياسات والأسس والمبادئ المطبقة في إعداد القوائم المالية، واستنادا لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية.

المبحث الثاني: سياسة الإفصاح في مجموعة البركة المصرفية.

المبحث الثالث: الإفصاح عن المخاطر في مجموعة البركة المصرفية.

المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية.

تعتبر مجموعة البركة المصرفية من البنوك الرائدة في مجال تقديم المنتجات المالية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية.

تهدف مجموعة البركة المصرفية إلى تلبية الإحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالها على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكنها من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائها في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين.

أولا: تعريف مجموعة البركة المصرفية

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27يونيو2002، مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها.
وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والإستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي، وتتمتع المجموعة بانتشار جغرافي واسع، حيث يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا من خلال وحدات مصرفية ومكاتب تمثيل في 17 دولة، تقدم خدماتها عبر أكثر من 700 فرع.

وقد قامت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف العالمية Ratings S&P Global بتحديث التصنيف طويل الأجل لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. إلى 'ب ب./BB مع نظرة مستقبلية مستقرة، مع التأكيد على التصنيف'ب '/ 'B' قصير المدى للبنك.

كما منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تصنيفا دوليا بدرجة +BBB / (A3 القصير المدى) وتصنيفا محليا بدرجة (bh)/A2 +(ph)A مع درجة مضارب من 85-81، وهي أعلى مستوى بين المؤسسات المالية الإسلامية في

المنطقة.[1]

ثانيا: التوزيع الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية تتميز بتواجدها في عدة دول، وذلك من خلال عدة فروع، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للوحدات المصرفية لمجموعة البركة المصرفية عبر العالم

إسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع
البنك الإسلامي الأردني	1978	108
بنك البركة مصر	1980	32
بنك البركة تونس	1983	37
بنك البركة السودان	1984	29
بنك البركة الإسلامي –البحرين	1984	06
بنك البركة التركي للمشاركات	1985	230
بنك البركة المحدود– جنوب أفريقيا	1989	11
بنك البركة الجزائر	1991	31
بنك البركة لبنان	1991	06
مجموعة البركة المصرفية	2002	01
اتقان كابيتال	2007	01
بنك البركة إندونيسيا (مكتب تمثيلي)	2008	01
بنك البركة سورية	2009	13
بنك البركة(باكستان) المحدود	2010	188
بنك البركة الليبي (مكتب تمثيلي)	2011	01
بنك التمويل والإنماء– المغرب	2017	05

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لسنة 2020

يتبين من الجدول أن أول بنك تأسس في المجموعة هو البنك الإسلامي الأردني في سنة 1978، ثم في مصر في سنة 1980، ثم بدأ بالتوسع عبر القارات الثلاثة، من الشرق الأوسط إلى أوروبا، وشمال وجنوب أفريقيا، حتى وصل

[1] –مجموعة البركة المصرفية، نبذة عن المجموعة، https://www.albaraka.com، 2021/09/01.

إنتشارها إلى 702 فرع عن طريق 17 دولة في سنة 2017.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

يتكون الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية على ما يلي:

1- مجلس إدارة المجموعة:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع إستراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو المسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وتعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل، ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الإستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها. [1]

2- هيئة الرقابة الشرعية:

يتمّ انتخاب أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعيّة (الهيئة الشرعيًة) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعيّة بناء على توصية من مجلس الإدارة وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية: [2]

- لإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية،
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت .وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

[1]- التقرير السنوي 2020، مجموعة البركة المصرفية، ص45.

[2] -المرجع نفسه.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضّح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحقّ الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة وإدارة وموظفي الوحدات التابعة بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

3- الإدارة التنفيذية:

لقد فوّض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذيّة لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ إستراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة ،وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذيّة تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ،والتحقّق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلّق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية .كما تقوم الإدارة التنفيذيّة بتعميم القرارات الإستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتمّ اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتمّ التأكّد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحّدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها[1].

[1] - التقرير السنوي 2020، مجموعة البركة المصرفية، ص 47.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

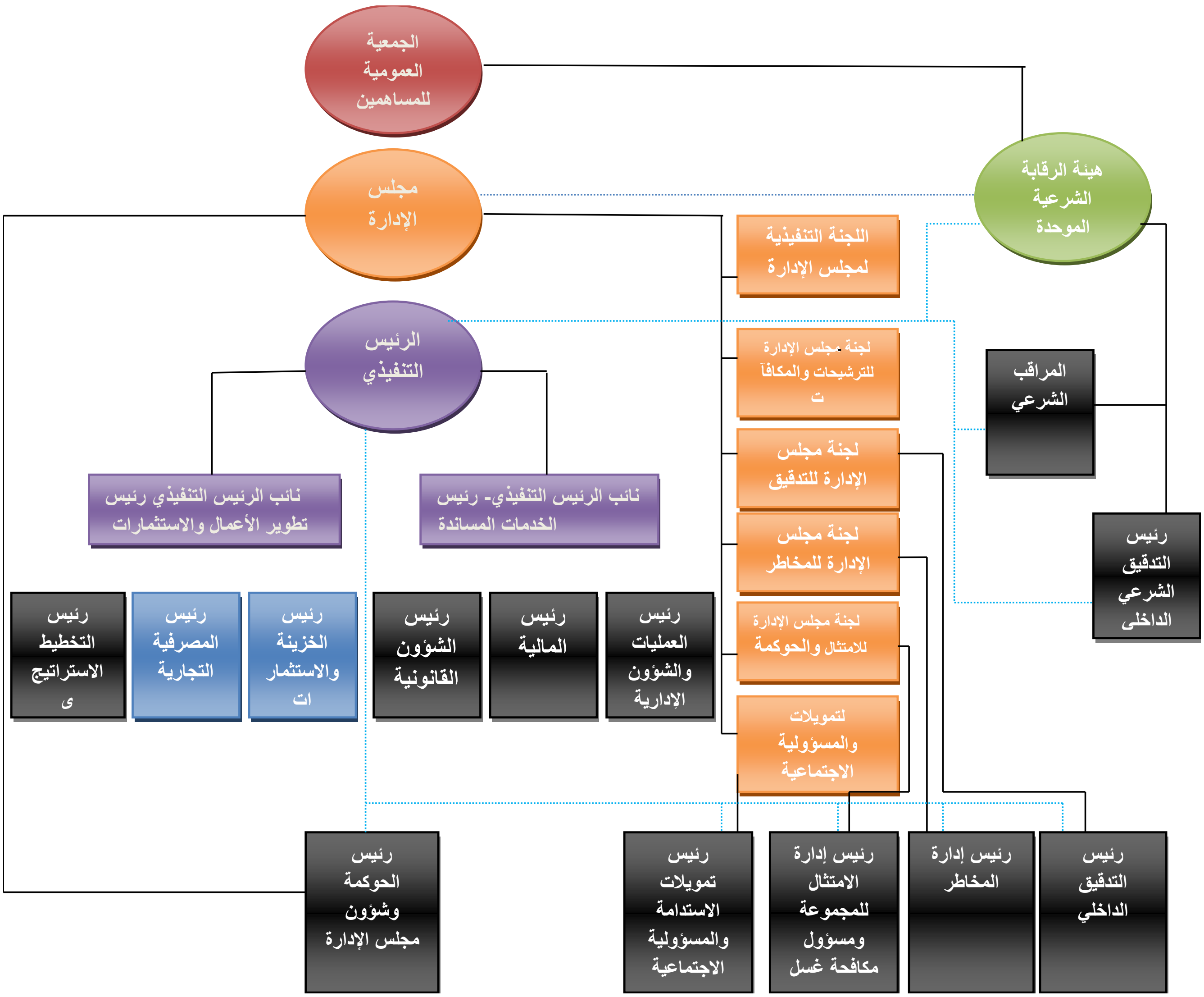

المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية 2020.

المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية.

إن مجموعة البركة المصرفية وكغيرها من الكيانات الاقتصادية تعمل على تحسين أدائها المالي، من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، ويتم ذلك من خلال التصريح بمختلف المؤشرات المالية للمجموعة وتتجلى أهم المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية فيما يلي:

أولا: تطور إجمالي حجم التمويلات والاستثمارات

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي حجم التمويلات والاستثمارات خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 08 والشكل رقم 02.

جدول رقم (08): تطور إجمالي حجم التمويلات والاستثمارات 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التمويلات والاستثمارات	17.465	19.123	17.861	19.753	21.645

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2016-2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التمويلات والاستثمارات في سنة 2016 قدرت ب 17.465 مليون دولار ثم ارتفعت إلى 19.123 دولار في سنة 2017 ثم انخفض ثانية ب 17.861 مليون دولار لسنة 2018 ثم ارتفع في السنتين 2019-2020 ليصل إلى 21.645 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

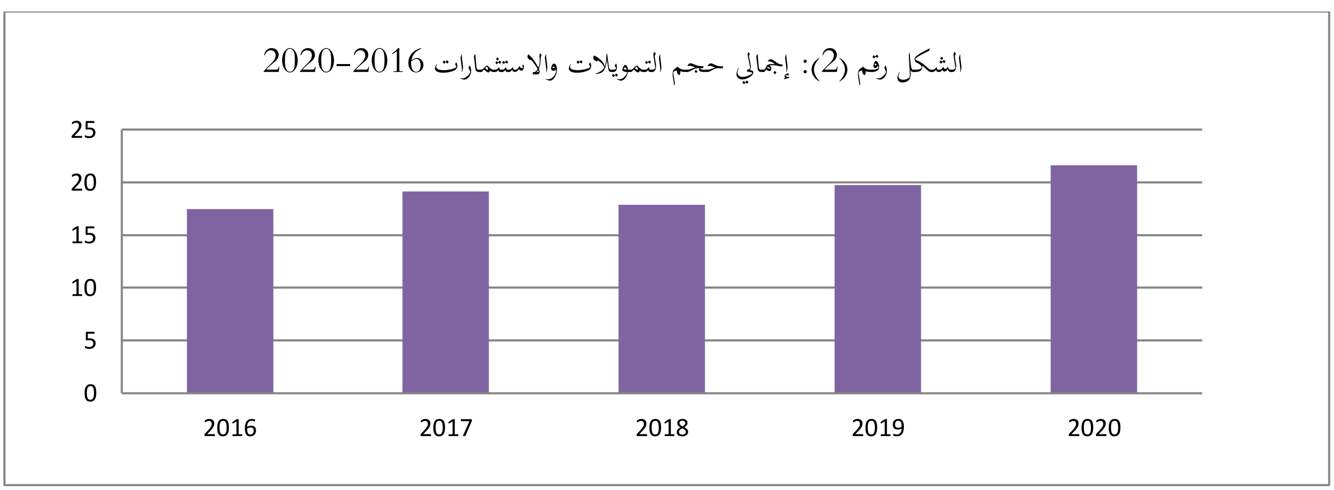

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 08

من خلال الشكل نلاحظ أن تطور إجمالي حجم التمويلات كان متذبذبا نوعا ما في السنوات 2016، 2017، 2018 بين انخفاض وتزايد وبنفس النسبة تقريبا، ثم عرفت تزايدا في السنتين 2019، 2020 للتمويلات

والاستثمارات بمبلغ قدره 21.645 مليون دولار أمريكي أي تزايد بنسبة قدرها 10%.

ثانيا: تطور إجمالي الموجودات

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي الموجودات خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 03.

جدول رقم (09): تطور إجمالي الموجودات 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الموجودات	23,425	25,453	23,831	26,259	28,250

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2016-2020

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الموجودات لسنة 2016 قدر ب 23.425 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 25.453 مليون دولار، وفي سنة 2017 بعدها انخفض ل 23.831 مليون دولار في سنة 2018 ثم ارتفع مرة أخرى ل 26.259 مليون دولار سنة 2019 واستمر بالزيادة حتى بلغ 28.250 مليار دولار في سنة 2020.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

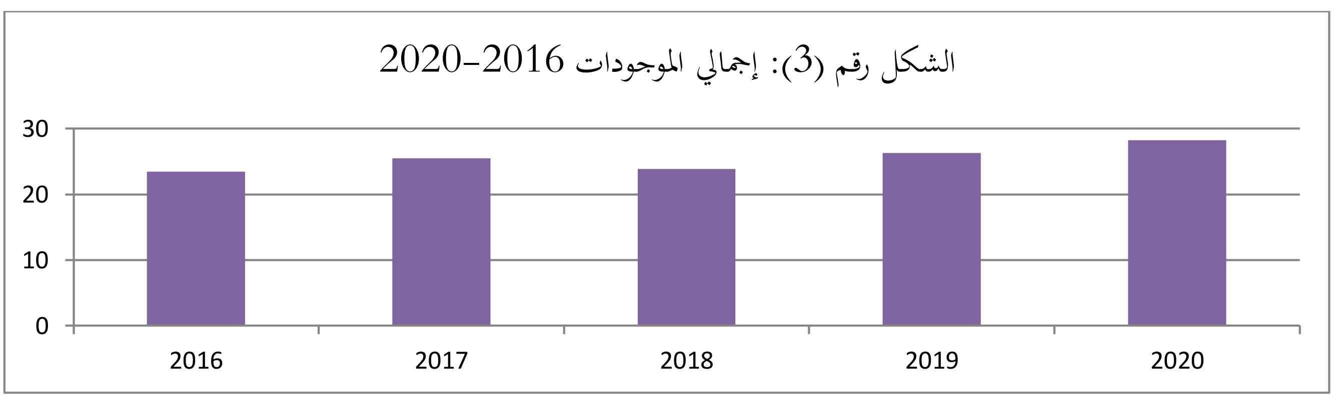

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 09

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع في سنة 2017 وهذا راجع إلى الزيادة في الاستثمارات العقارية، و بسبب إعادة تقييم استثمارات المجموعة التي أدت إلى التغيرات في القيمة العادلة أدى إلى انخفاض إجمالي الموجودات

لسنة 2018، كما نلاحظ الارتفاع في السنتين 2019، 2020 وذلك لتواجد والزيادة في العقارات والمعدات، الاستثمارات، وغيرها من الموجودات الأخرى وهذا ما يؤدي إلى زيادة العملاء.

ثالثا: تطور إجمالي حقوق الملاك

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي حقوق الملكية خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 04.

جدول رقم (10): تطور إجمالي حقوق الملاك 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي حقوق الملاك	2,009	2,511	2,256	2,323	2,222

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016- 2020).

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حقوق الملكية في سنة 2016 بلغ 2.009 مليون دولار، ثم ارتفع في سنة 2017 إلى 2.511 مليون دولار، بعدها ارتفع في سنة 2018 ليصل 2.323 مليون دولار، ثم تراجع في سنة 2020 ب 2.222 مليون دولار.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

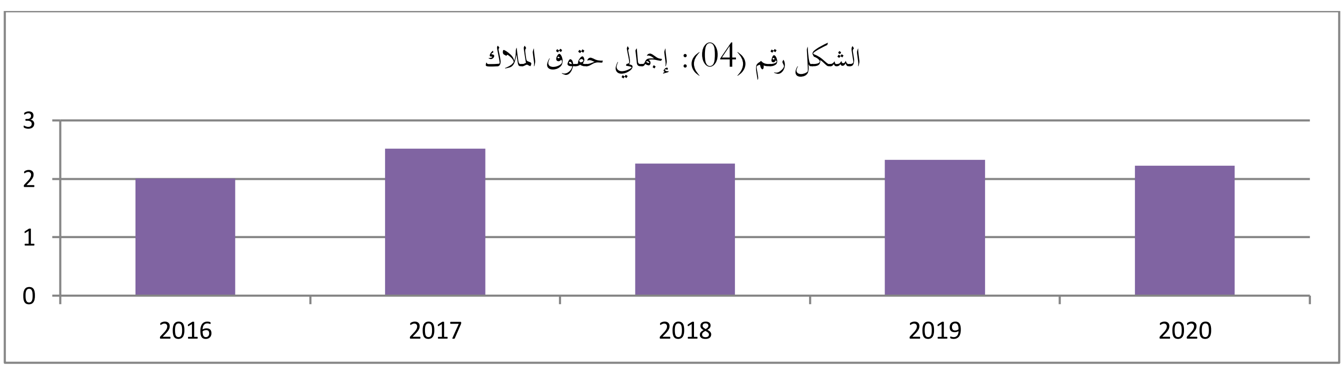

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 10.

من خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي حقوق الملكية متذبذب بشكل طفيف، وهذا راجع إلى الزيادة والنقصان في قيمة حقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة.

رابعا: تطور إجمالي حسابات العملاء

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي حسابات العملاء خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 11 والشكل رقم 05.

جدول رقم (11): تطور إجمالي حسابات العملاء 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي حسابات العملاء	19,179	20,670	19,627	22,458	24,367

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016- 2020).

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حسابات العملاء بلغ 19.179 مليون دولار في سنة 2016، ثم ازداد بقيمة 1.491 مليون دولار ليصل إلى 20.670 مليون دولار سنة 2017، ثم انخفض بقيمة 1.043 مليون دولار ليصل إلى 19.627 مليون دولار، ثم ارتفع في السنتين 2019، 2020 بمبلغ 22.458، 24.36 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

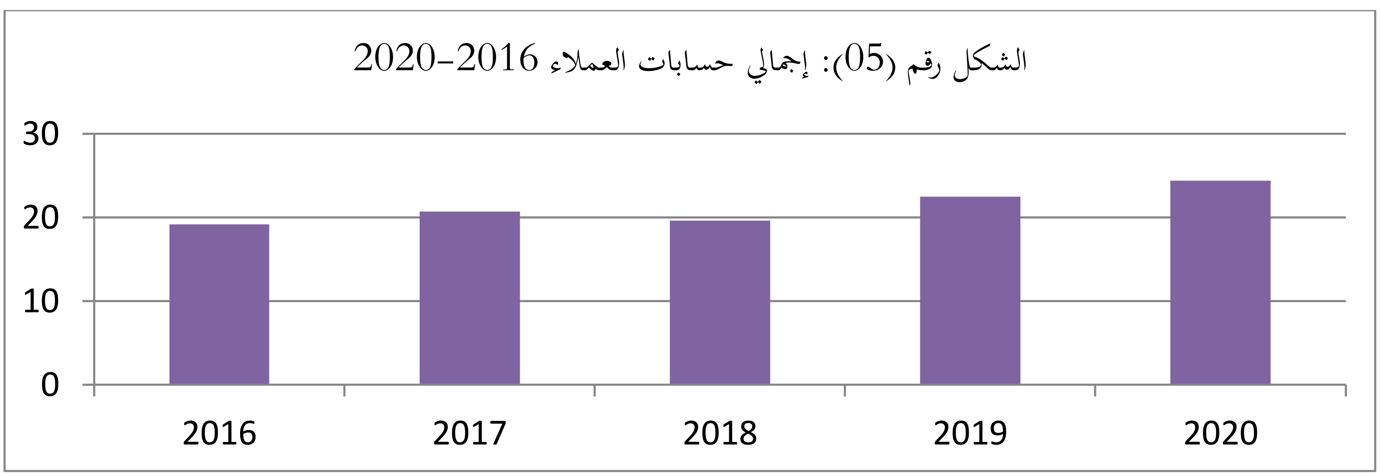

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 11.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في تطور إجمالي حسابات العملاء لسنوات محل الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة أو النقصان في الموجودات من استثمارات، عقارات ومعدات، يعني وجود علاقة طردية بين العملاء

والموجودات، أي كلما توفرت وازدادت الموجودات ازداد العملاء والعكس صحيح.

خامسا: تطور مجموع الدخل التشغيلي

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي مجموع الدخل التشغيلي خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 12 والشكل رقم 06.

جدول رقم (12): تطور مجموع الدخل التشغيلي 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الدخل التشغيلي	1.074	999	988	967	1.140

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2016- 2020.

من خلال الجدول نلاحظ مجموع الدخل التشغيلي في سنة 2016 قدرت ب 1.074 مليون دولار، وفي سنة 2017 انخفض الدخل ل 999 مليون دولار، واستمر بالانخفاض للسنتين 2018، 2019 بمبلغ 988، 967 مليون دولار ثم ارتفع إلى 1.140 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لانخفاض الضريبة.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): مجموع الدخل التشغيلي 2016-2020

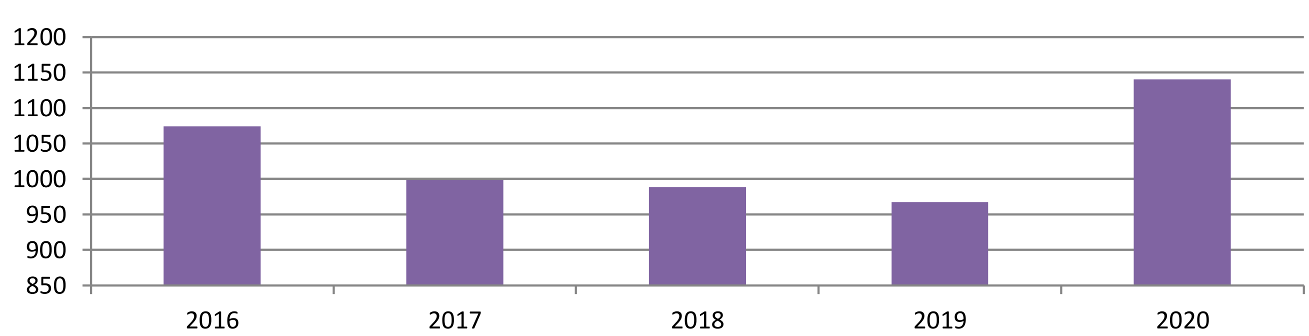

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراجع مجموع الدخل التشغيلي من السنة 2017 حتى 2019، أما بالنسبة

لسنة 2020 كان مجموع الدخل التشغيلي متزايد ب 18% وهذا دليل على قوة أساسيات الأعمال التي تتمتع بها المجموعة، فضلا عن العائدات المجزية عن قاعدة تمويل العملاء القوية.

سادسا: تطور صافي الدخل

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي صافي الدخل خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 13والشكل رقم 06.

جدول رقم (13): تطور صافي الدخل 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الدخل	268	207	217	180	166

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2016-2020.

من خلال الجدول نلاحظ تطور صافي الدخل حيث في سنة 2016 قدر ب 268 مليون دولار، أما في سنة 2017 انخفض ل 207 مليون دولار ثم ارتفع إلى 217 مليون دولار لسنة 2018، بعدها انخفض في السنتين 2019، 2020 حيث بلغت 180، 166 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

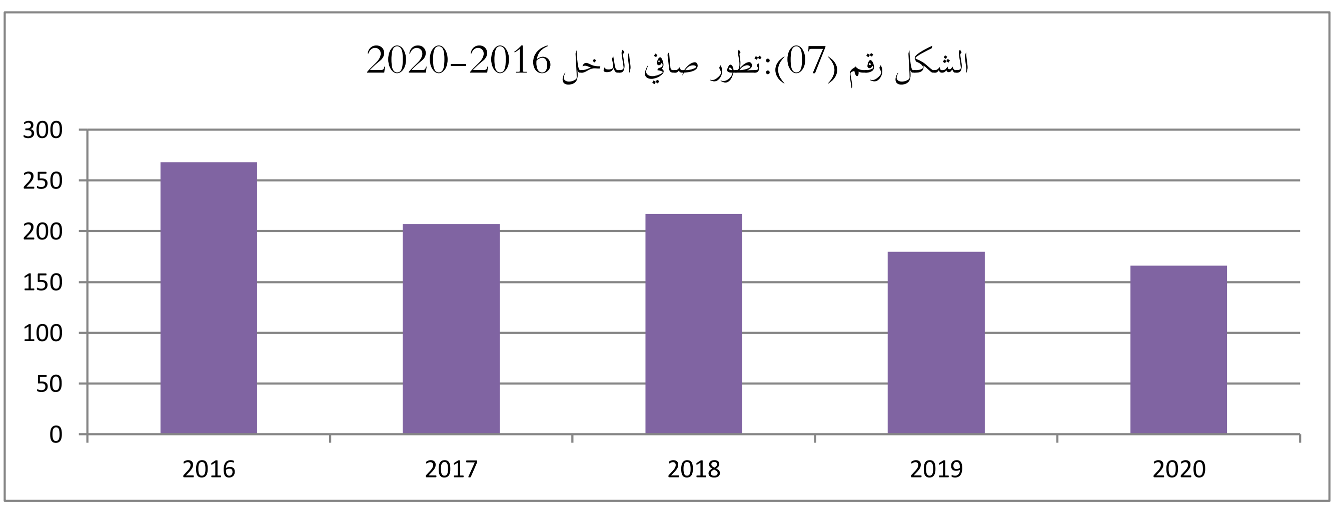

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13

من الشكل نلاحظ أن هناك انخفاض محسوس في صافي الدخل للمجموعة بحيث في سنة 2016 قدر ب 268 مليون دولار، وفي سنة 2020 قدر ب 166 مليون دولار، ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة حجم المخصصات أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم المخصصات و صافي الدخل بحيث كلما زاد الأول انخفض الثاني والعكس صحيح.

سابعا: تطور إجمالي عدد العاملين

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي عدد العاملين خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 14 والشكل رقم 08.

جدول رقم (14): تطور إجمالي عدد العاملين 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
العدد الإجمالي للعاملين	12.644	12.795	12.937	12.662	12.026

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2016-2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الإجمالي للعاملين سنة 2016 بلغ 12.644 مليون، واستمر بالتزايد حتى لسنة 2018 والذي قدر ب 12.937، ثم بدأ بالتنازل تدريجيا لغاية سنة 2020 والذي أصبح فيها عدد العمال 12.026 مليون.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

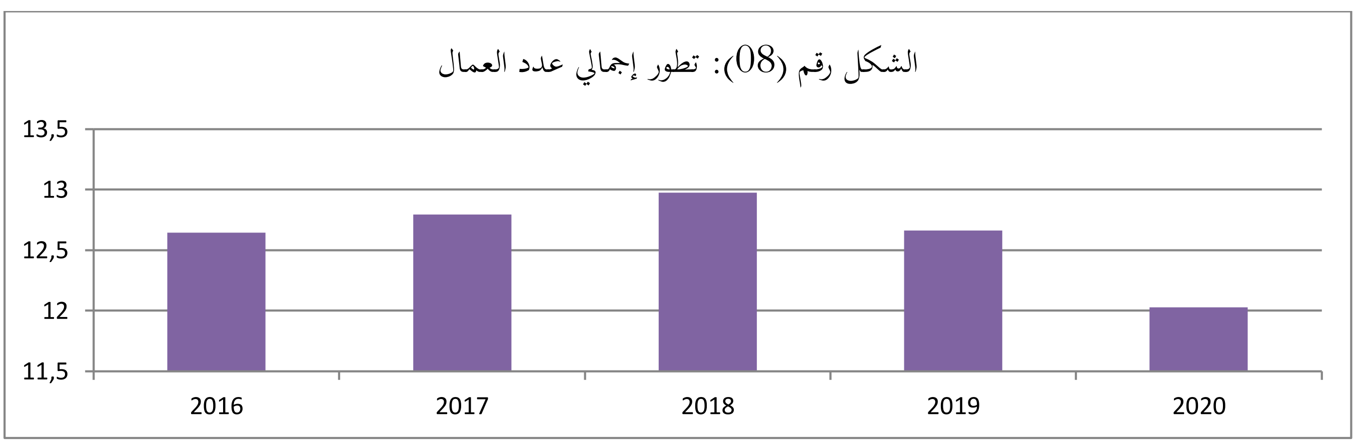

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 14

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في السنوات 2016، 2017، 2018 ومن ثم بدأ بالتراجع في السنتين 2019، 2020 حيث هذا الانخفاض راجع إلى تأثرها بجائحة كوفيد-19.

ثامنا: تطور إجمالي عدد الفروع

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي عدد الفروع خلال الفترة 2016-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول رقم 15 والشكل رقم 09.

جدول رقم: (15): تطور إجمالي عدد لفروع 2016- 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عدد الفروع	697	675	697	702	697

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2016-2020.

من الجدول نلاحظ أن إجمالي عدد الفروع في سنة 2016 بلغت 697 فرع، ثم تراجعت في سنة 2017 إلى 675 مليون، وفي سنة 2018 عادت إلى طبيعتها ب 697، بعدها ارتفعت إلى 702 مليون في سنة 2019 ثم انخفضت وتراجعت في سنة 2020 إلى 697.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

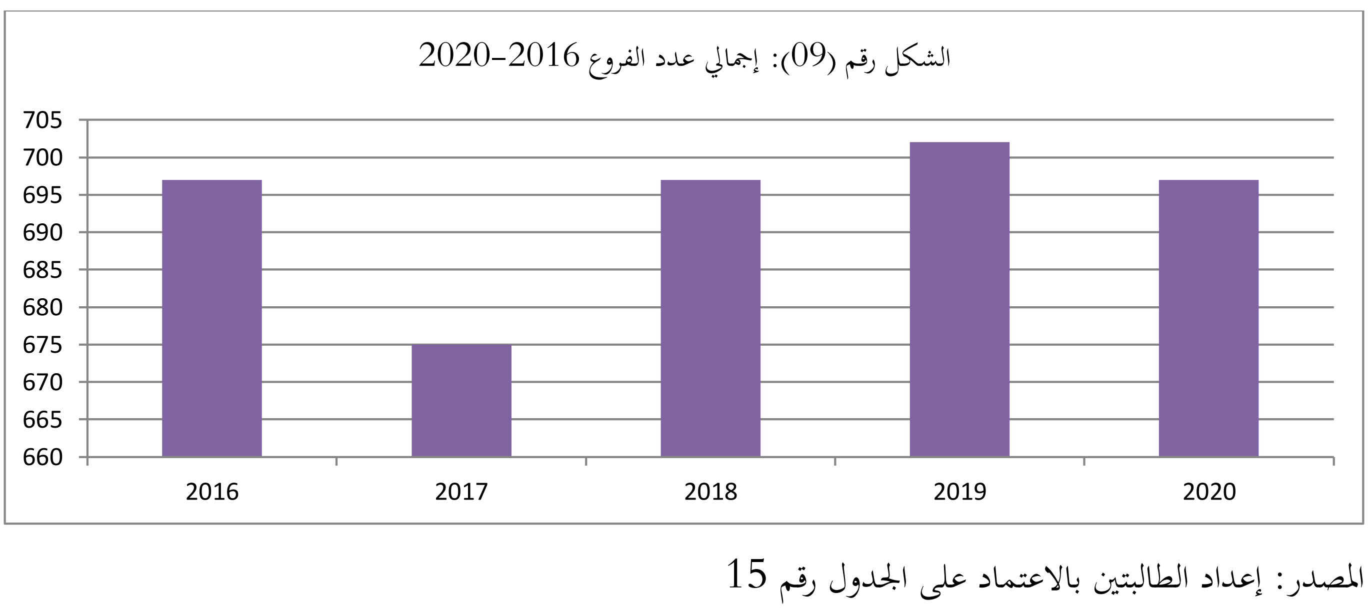

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 15

من الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في إجمالي عدد الفروع حيث في السنوات 2016، 2018، 2020 كانت بنفس الوتيرة أي بلغ 697 فرع، بينما في سنة 2017 انخفضت وفي سنة 2019 ارتفعت إلى 702فرعا.

المبحث الثاني: سياسة الإفصاح في مجموعة البركة المصرفية

باعتبار مجموعة البركة المصرفية مؤسسة اقتصادية تنشط في المجال الخدماتي والمصرفة فهي تعتمد على سياسة الإفصاح لكونه ضروريا لتوضيح السياسة المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية.

المطلب الأول: أسس إعداد القوائم المالية في مجموعة البركة المصرفية.

يعد إعداد القوائم المالية والتقرير السنوي مفتاح قنوات التواصل بين المؤسسات ومختلف أصحاب المصلحة.

لذلك اعتمدت مجموعة البركة المصرفية الأسس التالية:

1. أسس الإعداد

لقد أعدت القوائم المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وأدوات الأسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة.

وتم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية وعملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.[1]

2. بيان الالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

والأمور التي لا تنطوي تحت معايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

[1] - التقرير السنوي 2020، مجموعة البركة المصرفية، ص80.

تستخدم مجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويتم هذا تحت ما يسمى بأساس التوحيد. [1]

3. أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.
- يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء الذي بعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة.

تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للانتفاع من أنشطتها.

- يتم تسجيل الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة، يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق غير المسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج، يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق غير المسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق غير المسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر.
يتم احتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك. [2]

[1] - مرجع سابق، ص80.
[2] - مرجع نفسه، ص82.

المطلب الثاني: السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية

تستخدم مجموعة البركة المصرفية العديد من السياسات المطبقة في إعداد قوائمها المالية لبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد لتسيير فروعها ونشاطها والمتمثلة في: [1]

1 **النقد وما في حكمه:** يشمل على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية باستثناء الاحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

2 **ذمم مدينة:** وتشتمل هذه الذمم على ذمم بيوع مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة.

أ- ذمم بيوع (مرابحات)مدينة: تشتمل بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها، تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع مدينة ملزمًا لطالب الشراء.

ب- ذمم إجارة مدينة: هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ت- ذمم سلم مدينة: هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ث- ذمم استصناع مدينة: هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

3 **التمويل بالمضاربة والمشاركة:** هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال، تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

4 **استثمارات:** وتشمل على الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة.

5 **إجارة منتهية بالتمليك:** تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم.

[1] - التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية، 2016-2020، ص 89-93.

6 **القيم العادلة**: يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

7 **مخصصات**: يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام على المجموعة ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات.

8 **احتياطي مخاطر الاستثمار**: وهي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطيا للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

9 **احتياطي معادلة الأرباح**: هي عبارة عن أرباح تم تخصيصها من قبل مجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

10 **أسهم خزينة**: **يتم** خصم أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح ويتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

11 **موجودات غير ملموسة**: تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي ويتم قياسها بالتكلفة عند الإثبات المبدئي، بعد الإثبات المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

12 **اضمحلال الموجودات المالية**: يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية.

المطلب الثالث: سياسة الإفصاح عن المخاطر.

لكل مؤسسة سياسة تتبعها في الإفصاح عن معلوماتها لكونها تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر في قوائمها المالية وتوضيح الوضعية المالية للمصرف واستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

أولا الإفصاح عن مخاطر السيولة:

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي: [1]

- يوضح مدى تقبل المجموعة لمخاطر السيولة ودرجة تحملها لتلك المخاطر.
- عملية شاملة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة.
- توجيهات واضحة بشأن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو الأقسام الأخرى المسئولة عن إدارة السيولة.
- العمليات والتقارير اللازمة لضمان متابعة استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والالتزام بها.
- مقاييس السيولة لتحديد وقياس وتحليل مخاطر السيولة حسب مقتضى الحال مع مزيج الأعمال وتعقيدات وبيان المخاطر الخاصة بالبنك.
- وضع إطار لتكوين الموجودات.
- مؤشرات الإنذار المبكر.
- استراتيجيات التمويل لتحقيق تنويع كافي، سواء في مصادر التمويل أو في تكوين الأصول السائلة.
- توجيهات فحص الضغط لتحليل تأثير سيناريوهات الضغط على وضع السيولة الموحد على نطاق المجموعة.
- خطة تمويل الطوارئ التي تحدد بوضوح استراتيجياتها لمعالجة نقص السيولة والتمويل.
- عمل حسابات دورية لتحديد مدى تمويل الشركات التابعة للموجودات الطويلة الأجل بالمطلوبات القصيرة الأجل.
- إنشاء مقاييس لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير تمويل الموجودات الطويلة الأجل بالمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة احتساب مؤشرات السيولة.
- وضح حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة وذلك بما يلي:

أ- ضمان تتويج مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع ومصادر الودائع في السوق والمصادر الجغرافية وفترة الاستحقاق وعملات الودائع. حيثما تحدث التركيزات، فإن الشركات التابعة للمجموعة تقوم بإدارة

[1] - التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية، 2016-2020، ص 139، 140.

موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر.

ب- وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل التي لا يمكن فيها تجنب مثل هذه التركيزات بالإضافة إلى ذلك يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لتأثير اعتمادها على تركز من تلك التركيزات.

- عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة استحقاق توزيع الودائع وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع وحصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة والودائع لغير المقيمين.
- تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة التي تقوم بموجبها الشركات التابعة للمجموعة بإجراء تحليل منفصل لاستراتيجياتها لكل عملة على حده وبناء على ذلك تضع حدود لحجم أوجه عدم التطابق في تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعملات الأجنبية أجمالا ولكل عملة جوهرية على حده، وتقوم بإجراء مراجعة بصورة منتظمة.

ثانيا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان:

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والاستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل: [1]

- سوف يتم تمديد التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه ويستلزم ذلك معرفة دقيقة للعميل وفهم واضح للمخاطر الكامنة وراء طلبات الائتمان.
- يجب تمديد نطاق التمويل حيثما يكون هناك مصدرين واضحين على الأقل للسداد.

يفضل عموما بأن يتم سداد المبالغ من النقد المحقق من الدخل والأنشطة الإنتاجية أو الدخل المستمر للعميل

- يجب أن تكون المبالغ والأرباح والأتعاب والأحكام الأخرى بموجب شروط السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعاهد بها.
- يجب عموما تمديد نطاق التمويل عندما تكون أولوية المجموعة مع باقي الدائنين متساوية أو أفضل من أي تمويل آخر.

---

[1] - التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية، 2016-2020، ص 140 _ 144.

- يجب تنظيم التمويل بشكل مناسب مع الأخذ في الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- يجب ضمان الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتوجيهات التنظيمية في جميع الحالات.
- يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

أ- **التعرضات الائتمانية الكبيرة:**

لا توجد هناك تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه المتعرضات حد المدين الفردي 15% الذي يؤهل لمرجع المخاطر الإضافية وفقا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

ب- **عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها:**

والتي تمثل الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي أي العقود المتأخرة عن السداد لفترة 90 يوما أو أكثر.

تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل بالحد الذي يتم استلامه فعليا.

تتبع المجموعة سياسة مفادها أنها عندما التعرض متأخرا عن السداد لفترة 90 يوما أو أكثر، فأنها تعتبر التسهيلات التمويلية المقدمة بأكملها متأخرة عن السداد، وليس فقط الأقساط والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

- ❖ ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.
- ❖ لم تفرض المجموعة غرامات مادية على عملائها نتيجة للتعثر في السداد.
- ❖ لا تستخدم المجموعة الرهانات والضمانات المؤهلة لتحليل مخاطر ائتمانها.

ثالثا: الإفصاح عن مخاطر السوق:

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية، وضعت إدارة المجموعة حدودا لمستويات المخاطر التي يمكن تقبلها ويتم مراقبة الالتزامات بهذه

الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.[1]

- **مخاطر معدل الربح**: هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي الاستثمار.

إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناء على اتفاقيات تقاسم الأرباح، ولذلك فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

- **مخاطر التعويض التجاري**: تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق، قامت المجموعة جزئيا بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطات سيتم استخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

- **مخاطر أسعار الأسهم**: هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده، تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة استثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

- **مخاطر صرف العملات الأجنبية**: تنتج من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن، يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم لضمان الاحتفاظ بالمراكز ضمن الحدود المعتمدة.

رابعا: الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المحددة .

تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة)واحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية.

إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:[2]

[1] – التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية، 2016-2020، ص 145، 146.

[2] – التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية، 2015-2019، ص 146، 147.

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والائتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءًا هامًا لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنويًا من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: الإفصاح عن المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

تتبنى مجموعة البركة المصرفية استراتيجية للإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها، ومن خلال هذا المبحث سنتتبع عملية الإفصاح عن المخاطر في المجموعة.

المطلب الأول: الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

تنطلق عملية الإفصاح عن مخاطر الائتمان من تحديد مفهومها المتمثل في عدم إلتزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية، وتشتمل عقود التمويل أساسا على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية التمليك.

أولا: الإفصاح عن التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة. من أجل تجنب تركز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقا لذلك.[1]

ويتم الإفصاح عنه وفق الجدول التالي:

[1] التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص126.

الجدول رقم (16): الإفصاح عن التركز

الوحدة: ألف دولار أمريكي

البيان	2019			2020		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي**	**الموجودات ألف دولار أمريكي**	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي**
صناعي	3.973.201	207.022	249.199	4.529.603	166.488	403.783
تعدين وتنقيب	87.175	5.623	38.993	178.966	3.630	29.542
زراعي	159.492	29.803	11.967	176.243	34.575	15.851
إنشائي وعقاري	2.834.481	28.612	20.410	2.704.963	23.255	20.379
مالي	5.246.635	1.524.956	1.933.975	4.304.550	2.065.887	1.735.509
تجاري	1.752.862	267.965	282.359	1.716.019	294.681	214.500
شخصي وتمويل إستهلاكي	2.641.012	4.657.786	10.540.573	3.069.122	5.620.301	10.143.401
حكومي	6.949.245	85.353	105.790	8.634.720	74.731	161.054
خدمات أخرى	2.614.428	1.972.345	1.972.610	2.935.813	2.513.868	2.506.170
	26.258.531	8.779.465	15.155.876	28.249.999	10.797.416	15.230.189

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

من خلال الجدول رقم (16) يتبين لنا أن مخاطر الائتمان في مجموعة البركة أنها بعيدة عن مخاطر التركز لأنها متنوعة بمجموعة من القطاعات أي أن مجموعة البركة المصرفية تقوم بتوزيع قطاعات تمويلاتها واستثماراتها على تسع قطاعات، إلا أنها تتركز في ثلاث قطاعات رئيسية وهي القطاع الصناعي، والقطاع المالي، و قطاع تمويل إستهلاكي. وهذا ما يساعد المجموعة على تجنب مخاطر التركز في قطاع معين والذي يؤدي بدوره إلى تقليل حجم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها.

ثانيا: الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

تعتمد مجموعة البركة على توقع الخاسر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها، حتى تتمكن من التعامل معها والتحكم في المخاطر التي تواجهها، ويمكن الإفصاح عنها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): الخسائر الائتمانية المتوقعة بمرحلتين 1و2

الوحدة: ألف دولار أمريكي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الرصيد الافتتاحي	78.250	38.507	145.056	183.837	192.774
التكاليف خلال السنة	(11.222)	10.179	92.345	(51.477)	101.147
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(28.522)	(2.625)	5.334	60.406	4.283
الرصيد في نهاية السنة	38.506	46.061	242.735	192.766	298.204

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

من الجدول رقم (17) نلاحظ أن نشاطات مجموعة البركة المصرفية بالنسبة لتحويلات صرف العملات الأجنبية توقعت خسارة في سنة 2016 بقيمة 28.522 ألف دولار، وفي سنة 2017 خسارة بقيمة 2.625 ألف دولار أمريكي، أما في السنوات المتبقية لم تتوقع أي خسائر.

أما بالنسبة للتكاليف خلال السنة توقعت مجموعة البركة خسارة في السنتين 2016، 2019 بقيمة 11.222 ألف دولار، و51.477 دولار أمريكي على التوالي، أما في السنوات المتبقية لم تتوقع أي خسارة. وهذا ما تم الإفصاح عنه.

المطلب الثاني: الإفصاح عن مخاطر السيولة.

تنطلق عملية الإفصاح عن مخاطر السيولة المتمثلة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة وإدارة الموجودات وأخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة أعمالها

وتعقيداتها. وتتناول هذه السياسة أهداف الشركات التابعة المتمثل في حماية القوة المالية حتى خلال الأحداث الصعبة. ويمكن الإفصاح عنها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نسب السيولة

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	%78	%76	%78	%73	%77
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	%24	%25	%27	%25	%26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

نلاحظ من الجدول رقم (18) أن مجموعة البركة المصرفية تركز على مؤشرين رئيسيين، المؤشر الأول الموجودات قصيرة الأجل إلى مطلوبات قصيرة الأجل، والمؤشر الثاني الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات، ويتبين لنا أن مجموعة البركة المصرفية حققت فوائض سيولة عالية وذلك راجع لإرتفاع نسب الموجودات قصيرة الأجل إلى مطلوبات قصيرة الأجل في السنوات محل الدراسة التي تتراوح بين(73% إلى 78%) مقارنة لنسب الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات التي تتراوح ما بين(24% إلى 27%)، و هذا يعكس مدى قدرة المجموعة على الوفاء بالتزامها في مواعيد استحقاقها، دون اللجوء إلى تسييل جزء من أصولها وما يمكن أن تتحمله من خسائر جراء ذلك. وهذا ما يدل على انعدام المخاطر التي كان من الممكن ان تتعرض لها مجموعة البركة المصرفية في جانب السيولة. وهذا ما تم الإفصاح عنه.

المطلب الثالث: الإفصاح عن مخاطر السوق.

تنطلق عملية الإفصاح عن مخاطر السوق التي تنتج من متقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية، والمتمثلة في الجداول التالية:

الجدول رقم (19): مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات 31- 12- ن	2016	2017	2018	2019	2020
مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة إعداد التقارير المالية	667	820	3,924	3,220	3,664
مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	3,585	(21)	271	(1,967)	1,076

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

من خلال الجدول أعلاه تم الإفصاح عن المكاسب والخسائر، وذلك من خلال معرفة مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة إعداد التقارير المالية، ومجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل، بحيث حققت خسارة في سنة 2017 بقيمة 21 ألف دولار، وفي سنة 2019 بقيمة 1.967 ألف دولار أمريكي، وحققت ربح في السنوات 2016، 2018، 2020.

المطلب الرابع: الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

تنطلق عملية الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية .ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول رقم (20): التعرض للمخاطر التشغيلية

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

البيان	إجمالي الدخل				
	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع إجمالي الدخل	1.074.158	998.690	987.819	967.397	1.139.749
مؤشرات المخاطر التشغيلية					
متوسط إجمالي الدخل	997.091	1.024.134	1.020.222	984.635	1.031.655
المضاعف	12.5	12.5	12.5	12.5	12.5
	12.463.638	12.801.671	12.752.779	12.307.942	12.895.688
الجزء المؤهل لغرض الحساب	%15	%15	%15	%15	%15
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية.	1.869.546	1.920.251	1.912.917	1.846.191	1.934.353

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

من الجدول أعلاه يتبين لنا أنه ليس لدى المجموعة أية التزامات محتملة قانونية جوهرية، بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ، وذلك راجع للإرشادات التي تتضمنها المجموعة في الأقسام التالية: مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، تقييم المخاطر والرقابة، التدقيق الداخلي، المخاطر التشغيلية وبازلII، المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

المطلب الخامس: الإفصاح عن معدل كفاية رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأس مال المجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجيا وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى لقيمة عند المساهمين، ويتم الإفصاح عنها وفق ما يتم التفصيل فيه في هذا المطلب.

أولا: الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال:

الجدول رقم (21): نسب ملائمة رأس المال

12.31.	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة مجموع رأس المال	15 ,49%	17,27%	16,95%	16,95%	15,97%
نسبة رأس المال فئة أ	14,35%	16,20%	15,22%	14,75%	14,13%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مجموع رأس المال ونسبة رأس المال فئة1 متقاربة نوعا ما، وهذا لاعتبار رأس المال فئة1 المبلغ الجوهري لمجموعة البركة المصرفية لذلك على هذه الأخيرة الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة أعمالها، وذلك لتأمين الإحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات، من أجل مواجهة المخاطر لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد على المساهمين.

ثانيا: الإفصاح عن هيكل رأس المال:

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية .يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة جاهدا إلى الحفاظ على رأسمال وافر بصورة

معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لدى ملائمة رأس المال.[1]

الجدول رقم (22): هيكلة رأس المال

الوحدة: ألف دولار أمريكي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة1 قبل حقوق الأقلية.	1.239.560	1.299.252	1.113.887	1.035.873	1.138.624
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة1 قبل التعديلات التنظيمية.	1.829.166	1.846.922	1.535.147	1.486.468	1.569.159
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة1 بعد التعديلات التنظيمية أعلاه.	1.736.693	1.750.552	1.443.706	1.397.190	1.481.571
مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1+ رأس المال فئة2	24.258 140.186	440.498 144.471	432.398 214.251	430.901 235.607	431.008 248.715
مجموع رأس المال فئة1	1.760.951	2.191.050	1.876.104	1.828.091	1.912.579
مجموع رأس المال	1.901.137	2.335.521	2.090.355	2.063.698	2.161.294

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

ثالثا: الإفصاح عن المخاطر المحسوبة في نسبة كفاية رأس المال

الجدول رقم (23): معدل كفاية رأس المال

الوحدة: ألف دولار أمريكي

الموجودات المرجحة للمخاطر	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر الائتمان	9.119.179	10.147.015	9.298.528	9.346.347	10.044.976
مخاطر السوق	1.335.850	1.515.425	1.151.875	1.228.050	1576238
المخاطر التشغيلية	1.869.546	1.920.251	1.912.917	1.846.191	1934353

[1] مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2020، ص 137.

المجموع	12.324.575	13.582.691	12.363.320	12.420.588	13.555.567
مجموع رأس المال	1.901.137	2.335.521	2.090.355	2.063.698	2.161.294
معدل كفاية رأس المال	15,42%	17,19%	16.90%	16.61%	15,94%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية (2016-2020).

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية حرصت على الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال باعتبارها تمثل الملاءة، حيث بلغت نسبتها15.42% في سنة 2016، لتصل 15.94% في سنة 2020. بحيث أن في حساب المعدل أفصحت عن مجموع رأس المال، ومن أجل حساب معدل كفاية رأس المال أفصحت مجموعة البركة المصرفية عن قيمة المخاطر التي تتعرض لها حيث أفصحت عن مخاطر الائتمان التي بلغت في سنة 2016، 9.119.179 ألف دولار أمريكي، وفي سنة 2020 قدرت ب 10.044.976ألف دولار أمريكي. وأفصحت عن مخاطر السوق التي بلغت 1.515.425 ألف دولار في سنة 2017، أما في سنة 2019 أصبحت تقدر ب 1.228.050 ألف دولار أمريكي، كما أفصحت عن المخاطر التشغيلية التي بلغت 1.912.917ألف دولار سنة 2018، وبلغت 1934353 ألف دولار سنة 2020.

ومن خلال هذا الجدول الذي أفصحت عليه نجد أن مخاطر الائتمان أكبر المخاطر التي تتعرض لها.

كما نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المجموعة أعلى بشكل كبير من الحد لأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5 % كأحد أدنى لمتطلبات رأس المال، وهذا ما يدل على الملاءة الجيدة لمجموعة البركة المصرفية وقدرتها على مواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التعرف بمجموعة البركة المصرفية باعتبارها من أهم المصارف الإسلامية، كما لها أهمية كبيرة في مجال الصيرفة الإسلامية في العالم العربي وكذلك نظرا لتطبيقها لمعايير المحاسبة الإسلامية في إعداد ومعالجة قوائمها المالية، ونظرا لما تم دراسته في هذا الفصل نستخلص أن مجموعة البركة المصرفية هي عبارة عن وحدات بنكية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتتوزع جغرافيا على 17 دولة وتدير أكثر من 700 فرع، كما قمنا بمعرفة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة مخاطرها المالية ، ومدى الإلتزام بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. كما تشكل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار ويعد رئيس إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر.

كما وجدنا أن بنوك مجموعة البركة المصرفية تواجه عدة مخاطر، وتعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي تتعرض لها، وأنها لم تتعرض على أية مخاطر سيولة في الفترة (2016-2020).

بالإضافة إلى أن المجموعة تحتفظ برأس مال وافر أعلى من المتطلبات الرقابية الذي حدد ب 12.5% مما يجعلها قادرة على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها. وكل هذا يبين أن مجموعة البركة المصرفية نجحت في التحكم في إدارتها المالية، وبالتالي كفاءة إدارتها للمخاطر.

الفصل الثاني:ـــــــ

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في إطار المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية مع دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، توصلنا إلى أن الإفصاح عن المخاطر أصبح جزءا لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي ويعد من أهم المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنك، وذلك من خلال الوضوح في التقارير المالية وعدم التغاضي عن الأخطاء، التي تعتبر من أهم عوامل نجاح هذه المؤسسات و زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر المتوقعة وأن أي معلومات غير كافية تخلق فجوة وقصور.

تعتبر المصارف الإسلامية ومجموعة البركة المصرفية مؤسسة مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتجعلها ذات خصوصيات منفردة بها عن نظيرتها التقليدية، إلا أن البيئة التي تنشط في ظلها حتمت على بعضها أن تتبنى معايير المحاسبة الدولية كأساس لإعداد قوائمها المالية، وهو الأمر الذي جعلها تنحرف عن بعض الأسس الخاصة بعرض قوائمها المالية و متطلبات الإفصاح، خاصة وأن هذه المعايير لا تراعي خصوصية المعاملات المالية الإسلامية.

ونظرا لخصوصية هذه المصارف، وقصد توحيد ممارساتها المحاسبية، تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتضطلع بوضع معايير محاسبية، تعتبر أحكام الشريعة الإسلامية أهم مصادرها، دون إهمال الاستناد إلى معايير المحاسبة الدولية، ومن خلال دراستنا تبين أن معايير هذه الهيئة تحظى بالقبول العام في مجموعة البركة المصرفية.

ومن خلال هذه الدراسة، سيتم عرض مختلف النتائج والمقترحات التي تم التوصل إليها، والتي سيتم ذكرها في النقاط التالية:

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: التي محتواها هناك فروقات جوهرية في مبدأ عمل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وجوهر الإختلاف بينها أن البنوك التقليدية تعتمد في معاملاتها على الربا أخذا وعطاءا أما البنوك الإسلامية فهي تحرمها المعاملات الربوية أخذا وعطاءا. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: مجموعة البركة المصرفية تطبق معايير المحاسبة المالية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر النوع الأول منها تشترك فيه مع البنوك التقليدية باعتبارها وسائط مالية كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل...الخ، أما النوع الثاني فهي مخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية بالنظر إلى المكونات المتميزة في أصولها وخصومها، كمخاطر الإزاحة التجارية مخاطر، مخاطر الثقة...الخ، بالإضافة إلى تلك المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

أولا: نتائج الدراسة

بعد دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- إن المصارف الإسلامية تعد البديل الإسلامي للمصارف التقليدية، فهي لا تتعامل بالفائدة الربوية لا أخذا ولا إعطاءً، وتتجنب جميع الأنشطة والمعاملات التي تحرمها الشريعة الإسلامية.
- يحكم عمل البنوك الإسلامية مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تجعلها ذات خصوصيات تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية، وهذا ما انعكس بدوره على طبيعة المخاطر التي تواجهها.
- تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر البنوك التقليدية بل وهناك مخاطر إضافية خاصة بصيغ التمويل الإسلامي.
- تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية إلى إصدار معايير استرشادية بهدف توحيد القوائم المالية وضبط إدارة المخاطر ودعم الصناعة المالية الإسلامية.
- تعتبر محاسبة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تطبيقا لمفهوم وأسس الفكر المحاسبي الإسلامي، وليست علما مستقلا بذاته، وبالتالي يجب أن تلتزم بأسسه المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية المتمثل في إطارها الفكري.
- الإفصاح عن المخاطر أصبح جزءا لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية.
- معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي.
- تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالمؤسسات الإسلامية يساهم في توفير الثقة والمصداقية في التقارير المالية.
- تحتوي القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية على وصف واضح موجز للسياسات المحاسبية الهامة التي تتبعها لإعداد القوائم المالية ونشرها.

ثانيا: مقترحات الدراسة.

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة توجيه اهتمام السلطات النقدية إلى تبني الإطار المحاسبي المقترح للقياس والإفصاح عن المخاطر بعمليات البنوك الإسلامية، والذي يتضمن معظم العناصر والمخاطر البنكية التي تؤثر على كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.
- زيادة عدد الندوات والمؤتمرات التي يكون دورها نشر الوعي حول أهمية الإفصاح لما له دور في تنشيط العمل المصرفي والبيئة الاستثمارية ككل.
- تبني المؤسسات المالية الإسلامية معايير هيئة المحاسبة والمراجعة بصفة إلزامية.
- العمل على توحيد المعالجة المحاسبية لصيغ التمويل الإسلامية بغية توفير الإفصاح الكافي عنها في القوائم المالية.

ثالثا: آفاق الدراسة

لقد تناولت الدراسة الحالية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في إطار المعايير المحاسبية، حيث قمنا من خلالها استخلاص أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر بالإعتماد على دراسة مجموعة البركة المصرفية، ولا شك أن النتائج المتوصل إليها تترك المجال مفتوحا أمام الإجابة على العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل، مما يتيح الفرصة لمواصلة البحث في العديد من الجوانب، التي تعتبر منطلقا وآفاقا لدراسات جديدة، والتي نذكر منها ما يلي:

- العوامل المحددة للإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.
- أثر التوافق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية على القوائم المالية للمصارف الإسلامية.
- تأثير الإفصاح عن المخاطر على جودة التقرير المالي للمصارف.

المراجع

قائمة المراجع

أولا– القرآن الكريم

ثانيا–الكتب:

1. أحمد سفر قاض، **كتاب المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية التقليدية**، بيروت، لبنان، 2005.
2. إخلاص باقر هاشم، **المصارف الإسلامية**، جامعة البصرة، كلية علوم الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
3. حسين شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى مدينة النصرة، القاهرة، ط1، 1426هـ / 2005.
4. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009.
5. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.
6. شهاب أحمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفساء للنشر والطبع، بيروت، ط 1، 1433هـ/ 2012م،
7. شهاب أحمد سعيد العزيزي، **النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية**، دار النفساء للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
8. عبد الرحمان زيدان عطية، المحاسبة الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
9. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
10. محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2012.

11. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **كتاب معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، المنامة، البحرين،2007.

ثالثا–المذكرات والأطروحات

12. بن مصطفى عبد القادر، **البنوك الإسلامية و مدى استجابتها لمعايير بازل 3**: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي _ السعودية، الكويت، الامارات _ للفترة 2013/ 2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

13. سعيدي خديجة، **إشكالية تطبيق معيار كفاية راس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2017.

14. شالور وسام، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية** (دراسة مقارنة بين مجموعة مؤسسات في الأردن والسودان)، أطروحةّ دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائرن2020.

15. محمد حمود فهد بشير، **محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت** (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

16. محمد عدنان بن الضيف، **الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2015-2016، ص142.

17. مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

18. ملياني حكيم، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف .1.، 2020/2019.

19. موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير فيء العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، 2013.

رابعا–المقالات والأبحاث المحكمة

20. أحمد يوسف محمد وفتح الرحمان الحسن المنصور، **تطبيق معيار عرض والافصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع الكفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كسلا، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.

21. بوحفص محمد رواني وعلي قدور بن ساحة، **سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد11، 2011.

22. حسان طه، بو فليح نبيل، **محاسبة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " الأيوفي"**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد01، سنة 2019.

23. دليلة دادة، نوال بن عمارة، **أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

24. نسيلي خديجة، **متطلبات المعالجة المحاسبية للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفق المعايير المحاسبية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، العدد18، المجلد1، 2018.

خامسا–المداخلات

25. رحيم حسين، بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية24معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي ببشار24-25 أفريل 2006 ص 3 بتصرف.

26. نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 أفريل.

سادسا–التقارير:

27. التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية 2016-2020.

سابعا–مواقع الأنترنت:

28. موقع مجموعة البركة المصرفية https://www.albaraka.com

29. موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية /http://aaoifi.com

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإفصاح عن مخاطر الإئتمان حسب التوزيع الجزائري	**39**
02	الإفصاح عن مخاطر الإئتمان حسب القطاع.	**40**
03	الإفصاح عن مخاطر السيولة.	**41**
04	الإفصاح المحاسبي عن العملات الأجنبية.	**43**
05	نسبة كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنوك المركزية	**45**
06	كفاية رأس المال وفقا لمقررات مجلس الخدمات المالية الإسلامية	**45**
07	التوزيع الجغرافي للوحدات المصرفية لمجموعة البركة المصرفية عبر العالم	**50**
08	تطور إجمالي حجم التمويلات والاستثمارات (2016- 2020)	**54**
09	تطور إجمالي الموجودات (2016- 2020)	**55**
10	تطور إجمالي حقوق الملاك (2016- 2020)	**56**
11	تطور إجمالي حسابات العملاء (2016- 2020)	**57**
12	تطور مجموع الدخل التشغيلي (2016- 2020)	**58**
13	تطور صافي الدخل (2016- 2020)	**59**
14	تطور إجمالي عدد العاملين (2016- 2020)	**60**
15	تطور إجمالي عدد العمال (2016- 2020)	**61**
16	الإفصاح عن التركز	**73**
17	الخسائر الائتمانية المتوقعة بمرحلتين 1و2	**74**
18	نسب السيولة	**75**
19	مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي	**76**
20	التعرض للمخاطر التشغيلية	**77**

21	نسب ملائمة رأس المال	**78**
22	هيكلة رأس المال	**79**
23	معدل كفاية رأس المال	**79**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	لهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	**53**
02	تطور إجمالي حجم التمويلات والاستثمارات (2016- 2020)	**54**
03	تطور إجمالي الموجودات (2016- 2020)	**55**
04	تطور إجمالي حقوق الملاك (2016- 2020)	**56**
05	تطور إجمالي حسابات العملاء (2016- 2020)	**57**
06	تطور مجموع الدخل التشغيلي (2016- 2020)	**58**
07	تطور صافي الدخل (2016- 2020)	**59**
08	تطور إجمالي عدد العاملين (2016- 2020)	**60**
09	تطور إجمالي عدد العمال (2016- 2020)	**61**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للدارسة	
تمهيد:	6
المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	7
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.....	7
المطلب الثاني: خاطر صيغ التمويل الإسلامي.....	12
المبحث الثاني: المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية	18
المطلب الأول: النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.....	18
المطلب الثاني: المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.....	21
المطلب الثالث: المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة.....	23
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.....	36
المطلب الأول: تعريف بالإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية	36
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.....	38
المطلب الثالث: الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية.....	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد:	48
المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية.....	49
المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية	49

المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية	53
المبحث الثاني: سياسة الإفصاح في مجموعة البركة المصرفية	63
المطلب الأول: أسس إعداد القوائم المالية في مجموعة البركة المصرفية	63
المطلب الثاني: السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية	65
المطلب الثالث: سياسة الإفصاح عن المخاطر	66
المبحث الثالث: الإفصاح عن المخاطر في مجموعة البركة المصرفية.....	72
المطلب الأول: الإفصاح عن مخاطر الائتمان	72
المطلب الثاني: الإفصاح عن مخاطر السيولة	74
المطلب الثالث: الإفصاح عن مخاطر السوق	75
المطلب الرابع: الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.....	76
المطلب الخامس: الإفصاح عن كفاية رأس المال.....	77
خلاصة الفصل	81
خاتمة.....	83
قائمة المراجع.....	87
فهرس الجداول	91
فهرس الاشكال	92
فهرس المحتويات	93
ملخص البحث	97

الملخص

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك الإسلامية، الذي يكسب هذه الأخيرة مزيدا من المصداقية والشفافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بيان مدى أهمية تطبيق البنوك الإسلامية لقوانين النظام المحاسبي المعتمد على تلبية متطلبات العمل البنكي الإسلامي، إذ أن مجموعة البركة المصرفية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إذن فمجموعة البركة المصرفية ملزمة بإعداد قوائمها المالية وفق حسب متطلبات الهيئة(aaoifi).

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المخاطر، البنوك الإسلامية، النظام المحاسبي، مجموعة البركة المصرفية، معايير المحاسبة المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (aaoifi).

Abstract

This study aims to highlight the role and importance of accounting disclosure of risks in Islamic banks, which gives the latter more credibility and transparency, on the one hand, and on the other hand, showing the importance of Islamic banks application of the laws of the accounting system based on meeting the requirements of Islamic banking work, al-Baraka Banking Group is obliged to apply the Islamic financial accounting standards issued by the Accounting and Auditing organization for Islamic Financial Institutions, therefore, Al Baraka Banking Group is obligated to prepare its financial statement in accordance with the requirements of the Authority (aaoifi).

Keywords: Accounting disclosure, risk, Islamic banks, accounting system, AL Baraka Banking Group, Islamic Financial Accounting Standards, Accounting and Audit organization for Islamic Financial Institutions(aaoifi).